# جامعـــة قاصـــدي مربـــاح ورقلـــة

## كليـة الحقوق والعلوم السياسية

## قســم العلوم السياسية


مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

بعنوان:

# دور جامعة الدول العربية في حل الأزمات إقليميا – ليبيا نموذجا –


إعداد الطالب:

✍– عبد الوهاب دحماني

إشراف الأستاذة:

– د. عائشة إيدار


أعضاء لجنة المناقشة

| | |
|---|---|
| د/ إلياس حود ميسة | رئيسا |
| د/ عائشة إيدار | مشرفا ومقررا |
| د/ مبروك كاهي | مناقشا |

السنة الجامعية 2023/2022

# إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى زوجتي العزيزة وعائلتها الكريمة وأشكرها على الدعم والتشجيع المتواصل لإتمام هذه المذكرة.

إلى أخواني وأخواتي الأعزاء.

إلى أبنائي وفلذات كبدي محمد إياد ... لينة ... وأحمد ماجد.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

"عبد الوهاب دحماني"

# كلمة شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل على توفيقه وإنعامه على إتمام هذا العمل، فله الحمد حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

كما يقتضي مني الواجب أن أتوجه بجزيل الشكر للمشرفة الدكتورة الفاضلة "إيدار عائشة" على توجيهاتها وملاحظاتها القيمة في سبيل إنجاز هذا العمل.

وخالص الشكر والتقدير لرئيس القسم الدكتور "عبد الوهاب كافي" وجميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية على كل ما قدموه لنا خلال مرحلة الماستر.

وفي الأخير أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه لنا من نصائح وتوجيهات تدعم البحث وتصحح مساره منهجيا ومعرفيا.

## الملخص بالعربية

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور جامعة الدول العربية في حل الأزمات إقليميا دولة ليبيا نموذجا، حيث شـــهد الوطن العربي مع نهاية عام 2010 أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي، وهي الاحتجاجات السلمية الضخمة التي اندلعت رفضا للفساد والركود الاقتصادي والتضييق السياسي والأمني، ووصلت لليبيا في 17 فبراير 2011 إذ نجحت في إسقاط نظام العقيد معمر القذافي.

وبعد أكثر من عشر سنوات فشلت مختلف النخب السياسية الليبية في بناء نظام سياسي ديمقراطي ودخلت ليبيا في دوامة الصـراع والحرب بين نخبها، وفشـلت كل محاولات المنظمات الدولية في إيجاد حل لإنهاء هذه الأزمة لحد الساعة.



**الكلمات المفتاحية:** جامعة الدول العربية؛ ثورات الربيع العربي؛ الأزمة الليبية، الأزمات السياسية، المنظمات الإقليمية.



## Abstract

The current study aimed to identify the role of the League of Arab States in resolving regional crises, the state of Libya as a model. At the end of 2010, the Arab world witnessed the events of what was known as the Arab Spring revolutions, which are the huge peaceful protests that erupted in rejection of corruption, economic stagnation, and political and security restrictions. They reached Libya on February 17, 2011, when they succeeded in overthrowing the regime of Colonel Muammar Gaddafi.

After more than ten years, the various Libyan political elites failed to build a democratic political system, and Libya entered a spiral of conflict and war between its elites. All attempts by international organizations to find a solution to end this crisis have failed so far.



**Keywords**: The League of Arab States, the Arab Spring revolutions, the Libyan crisis, political crises, regional organizations.

## Résumé

La présente étude visait à identifier le rôle de la Ligue des États arabes dans la résolution des crises régionales, l'État de Libye comme modèle, où le monde arabe a été témoin à la fin de 2010 des événements de ce que l'on a appelé les révolutions du printemps arabe, une énorme manifestation pacifique qui a éclaté dans le rejet de la corruption, de la stagnation économique et des restrictions politiques et sécuritaires, et a atteint la Libye le 17 février 2011, où elle a réussi à renverser le régime du colonel Mouammar Kadhafi.

Après plus de dix ans, les différentes élites politiques libyennes n'ont pas réussi à construire un système politique démocratique, et la Libye est entrée dans le tourbillon du conflit et de la guerre entre ses élites, et toutes les tentatives des organisations internationales pour trouver une solution pour mettre fin à cette crise ont échoué jusqu'à présent.

**Mots-clés:** Ligue arabe; révolutions du printemps arabe; crise libyenne, crises politiques, organisations régionales.

| فهرس المحتويات | |
|---|---|
| إهداء | أ |
| شكر وعرفان | ب |
| ملخص الدراسة | ج |
| مقدمة | 02 |
| **الفصل الأول**<br>**ماهية جامعة الدول العربية** | |
| تمهيد | 9 |
| المبحث الأول: مفهوم جامعة الدول العربية | 10 |
| المطلب الأول: نشأة جامعة الدول العربية | 10 |
| المطلب الثاني: ميثاق جامعة الدول العربية | 14 |
| المطلب الثالث: أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية | 16 |
| المبحث الثاني: تنظيم جامعة الدول العربية | 20 |
| المطلب الأول: هيكلة جامعة الدول العربية | 20 |
| المطلب الثاني: العضوية في جامعة الدول العربية | 27 |
| خلاصة الفصل | 31 |
| **الفصل الثاني**<br>**جامعة الدول العربية والتحديات التي تواجهها في الأزمة الليبية** | |
| تمهيد | 34 |
| المبحث الأول: طبيعة الأزمة الليبية وأسبابها | 35 |
| المطلب الأول: الأزمة الليبية في ظل حكم معمر القذافي | 35 |
| المطلب الثاني: سقوط نظام القذافي وانعكاساته على المرحلة الانتقالية | 37 |
| المطلب الثالث: خارطة التحالفات الداخلية المتصارعة في الأزمة الليبية | 39 |
| المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية | 42 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: مدى فاعلية تعاطي جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية | 42 |
| المطلب الثاني: التأثيرات العربية والدولية على موقف جامعة الدول العربية تجاه الأزمة الليبية | 46 |
| المطلب الثالث: مستقبل دور جامعة الدول العربية تجاه الأزمة الليبية | 49 |
| خلاصة الفصل | 51 |
| خاتمة | 53 |
| قائمة المراجع والمصادر | 57 |
| ملاحق | 61 |

# مقدمة

## 1- مقدمة

تعد جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الإقليمية التي نشـــأت في النصـــف الأول من القرن العشرين تحديدا في الثاني والعشرين من شهر مارس عام 1945 في ظروف دولية وعربية صعبة.

وتتميز جامعة الدول العربية عن غيرها من المنظمات بأنها تجمع بين دول تقع في رقعة جغرافية واحدة. تسكنها أمة عربية واحدة ذات تاريخ وتراث واحد ولغة وحضارة واحدة، وآمال وطموحات مشتركة وتجربة استعمارية متشابهة، نص ميثاقها على أنها تأسست استجابة للرأي العام في الوطن العربي.

اتسعت عضويتها من سبع دول عربية لتشمل الآن اثنين وعشرين دولة عربية هي مجموع الدول الأعضاء في النظام الإقليمي العربي.

إن جامعة الدول العربية هي منظمة إقليمية تعمل على توثيق الصـــلات بين الدول الأعضـــاء وتنسيق خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية من أجل تحقيق التعاون الجماعي وحماية الأمن القومي العربي وحفظ استقلال الدول الأعضاء واحترام سيادتها والعمل العربي المشترك.

هذا وقد برز دور جامعة الدول العربية تجاه العديد من الأحداث العربية والإقليمية حيث تعاملت ومازال مع القضـــايا والتحديات التي واجهت وتواجه الدول العربية على الصـــعيد الداخلي والخارجي ولم يقتصـــر دورها على فض النزاعات بالاعتماد على وســـيلتي الوســـاطة والتحكيم، وإنما تقوم بالمســـاعي الحميدة وتقصي الحقائق وإرسال لجان التحقيق والتوفيق.

وكان لجامعة الدول العربية دورا في التحديات التي واجهت العالم العربي في فترة وما بعد فترة ثورات الربيع العربي. حيث أنه وعقب الحرب المندلعة في ليبيا بين المعارضـــة والنظام ســـنة 2011 ســـارعت جامعة الدول الغربية إلى فتح قنوات اتصـــال مع المعارضـــة الليبية ممثلة في المجلس الوطني الانتقالي، فكان موقف الجامعة معارضـــا لنظام الحكم في ليبيا وســـارعت إلى تجميد عضـــوية ليبيا في الجامعة للضـــغط على نظام العقيد معمر القذافي، بعدها تراجع دورها في ليبيا حتى فتح المجال أمام الدول العربية وغير العربية لســـد الفراغ. وتعقد الملف الليبي ونشـــأ الآن ما يســـمى بالأزمة الليبية بكل تفاصيلها.

## 2-أهمية وأهداف البحث:

### أ. أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضـــوع في معرفة الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في إيجاد حلول للأزمة التي عرفتها ليبيا بعد موجة ثورات الربيع العربي التي اجتاحت بعض الدول العربية ووصلت ليبيا في 17 فبراير من عام 2011، حيث أصدرت الجامعة العربية قرارا تاريخيا ساند ثورة ليبيا الشعبية وبعد أكثر من عقد عن هذه الثورة تعقد الملف الليبي ونشأ ما عرف الآن بالأزمة الليبية بتفاصيلها التي ارتبط فيها النزاع المحلي بالتدخلات الخارجية، حيث تراجع دور جامعة الدول العربية في إيجاد حلول للأزمة الليبية.

### ب. أهداف البحث

إن لهذه الدراســة أهدافا عديدة أملتها علينا أهمية الموضــوع من أجل تكوين فكرة حول دور جامعة الدول العربية في حل الأزمات إقليميا ليبيا نموذجا، والوقوف على العوائق التي جاءت دون قيام هذه المنظمة بدورها في إيجاد حلول للأزمات التي عرفتها بعض الدول العربية بعد موجة ما يســـمى بثورات الربيع العربي والخروج بدراسة أكاديمية ونتائج موضوعية يستفيد منها كل من له شأن بالقضايا العربية خاصة جامعة الدول العربية.

## 3-مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى مجموعة من الاعتبارات هي:

- الميول الشخصي ورغبة البحث في مختلف القضايا التي تهتم بالعالم العربي.
- معرفة كيان وهوية نشأة جامعة الدول العربية، كونها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية الإسلامية.
- معرفة الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في حل الأزمة الليبية التي بدأت عام 2011 مع موجة ثورات الربيع العربي.
- معرفة أسباب تراجع وفشل جامعة الدول العربية في حل الأزمة الليبية.
- معرفة مستقبل دور جامعة الدول العربية في حل الأزمة الليبية.

## 4-الدراسات السابقة:

**1.4. البحث المقدم من طرف "تابي عبد القادر"** حول دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء موضوع مذكرة دكتوراه لقسم الحقوق بجامعة تلمسان لسنة 2015 والتي تناول فيها الباحث دراسة تفصيلية ذات طبيعة قانونية صرفه عن الإطار التاريخي لجامعة الدول العربية ومختلف القرارات الصادرة عنها في سبيل الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء.

**2.4. البحث المقدم من طرف "عماد محمد عبد الكريم"** حول دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011 – 2017) موضوع مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط لسنة 2018 تناول فيها الباحث دور الجامعة في حل القضايا العربية التي واجهت الدول العربية في عهد وما بعد عهد ثورات الربيع العربي.

**3.4. البحث المقدم من طرف "عادل دركوش"** حول دور جامعة الدول العربية في حل النزاعات الإقليمية من خلال الآليات المقررة في مواثيقها وإيجاد حلول ناجحة لحل النزاعات الواقعة بين الدول الأعضاء بالجامعة العربية.

**4.4. دراسة أعدها الدكتور "رضا كشان"** حول التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا نشرت بالمجلة الجزائرية للدراسات السياسية سنة 2020 تناول فيها الباحث تأثير التدخل الأجنبي وتداعياته على الأمن القومي بعد ثورات الربيع العربي.

**5.4. دراسة أعدها "الحسين العلوي"** حول الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي نشرت بموقع الجزيرة سنة 2020 تناول فيها الباحث أسباب استمرار الأزمة الليبية وفشل الأطراف الداخلية والخارجية في إيجاد حلول لعودة السلم والأمن لهذه الدولة.

## 5-إشكالية البحث:

ما هو الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في حل الأزمة الليبية بعد ثورة 17 فبراير 2011؟ وهل استطاعت من خلال الآليات المقررة في ميثاقها إيجاد حلول ناجعة للعودة الدستورية؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية تجاه الأزمة الليبية منذ بدايتها؟
- ما هو تأثير البيئة الداخلية والخارجية على موقف جامعة الدول العربية تجاه الأزمة الليبية؟

## 6-حدود الدراسة:

**1.6. الحدود الزمانية:** اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية (2011 – 2023).

**2.6. الحـــدود المكانيـــة:** الدراســة تشـمل منظمــة جامعــة الــدول العربيــة والواقــع مقرهــا بالعاصــمة المصـرية القـاهرة ودولـة ليبيـا التـي تعـرف أزمـة عـدم اسـتقرار أمنـي وفـراغ دسـتوري بعـد ثـورة الربيع العربي.

## 7-فرضيات البحث:

انطلاقا من التساؤلات السابقة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات:

- ضـعف ميثاق جامعة الدول العربية منذ تأسـيسـها هو الذي قيد الجامعة ومنعها من أداء وظائفها التي من بينها الحفاظ على سلم وأمن الدول الأعضاء.
- تراجع دور جامعة الدول العربية في إيجاد حل للأزمة الليبية يعود إلى تضـارب المصـالح الداخلية والخارجية دون إيجاد حلول للأزمة المستمرة لحد الساعة.
- نجاح جامعة الدول العربية في حل الأزمات التي تمر بها الدول الأعضاء يتوقف على وجود إرادة صادقة في إصلاحها من طرف الدول الأعضاء نفسها.

## 8-المناهج والاقترابات:

اعتمدنا في الدراسة على المناهج المتمثلة في:

- المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناولنا الموضوع باستخدام التحليل وتفسير الوضع القائم للمشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها.
- منهج دراسة حالة والذي من خلاله قمنا بتسليط الضوء على الأزمة الليبية بعد ثورة الربيع العربي عام 2011 ودور جامعة الدول العربية فيها وكل ما يتصل بها من تطورات ومستجدات.
- الاقتراب الوظيفي الذي نتطرق فيه وظيفة المنظمة محل الدراسة.

## 9-مصطلحات البحث:

**1.9. الأزمة السياسية:** ليس هناك سبب محدد لنشوب الأزمة السياسية فقد تنشأ بسبب عدم رضا الشعب أو أكثريته عن أداء الحكومة وضعفها في تحقيق حاجاته ومطالبه وقد تكون هناك اختلافات بين الأحزاب الحاكمة وبين الأحزاب المعارضة ويكون سببها الرئيس المطالبة بحق ما حقوق سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية فجوهر الأزمات السياسية هو مدى تلبية حقوق الشعب أو فئات منه.

**2.9. جامعة الدول العربية:** هي تجمع عربي تأسس رسميا يوم 22 مارس إثر نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال سبع دول قبل أن يصل عدد أعضائه إلى 22 دولة عربية تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة وبالمساواة القانونية بين الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها مقرها العاصمة المصرية القاهرة، والأمين العام الحالي لها هو أحمد أبو الغيط.

**3.9. الأزمة الليبية:** تشكل الأزمة الليبية في الوقت الراهن إحدى أكثر الأزمات الإقليمية تعقيدا على المستوى العربي والدولي، بدأت مع ثورات الربيع العربي وسقوط نظام معمر القذافي في سنة 2011، حيث لم تعرف الدولة الليبية شكلا مستقرا لنظامها السياسي بتفجير أزمة شرعية كانت الأساس لأزمة سياسية عميقة تطورت فيما بعد إلى صراع عسكري يتفاوت في حدته من فترة لأخرى، ويتأثر كل ذلك بالتدخلات الإقليمية والدولية.

## 10- خطة البحث

ترجمة لسؤال الدراسة وتحقيقا لأهدافها قسمنا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: ماهية جامعة الدول العربية.

ويتضمن مبحثين الأول حول تعريف جامعة الدول العربية.

والثاني حول تنظيم جامعة الدول العربية.

أما الفصل الثاني: جامعة الدول العربية والتحديات التي تواجهها في الأزمة الليبية.

ويتضمن مبحثين الأول طبيعة الأزمة الليبية وأسبابها.

والثاني حول موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية.

## 11- صعوبات البحث:

إن أي بحث علمي لا يخلو من صعوبات تواجهه نذكر منها:

- صعوبة التعامل مع المواقع والمكتبات الالكترونية في عملية تحميل الكتب.
- قلة الدراسات الاكاديمية الخاصة بالحالة محل الدراسة مع الصعوبة في التحليل و التفسير لأن الازمة المتعلقة بموضوع البحث مازالت مستمرة لحد الساعة.

# الفصل الأول

# الفصل الأول

# ماهية جامعة الدول العربية

**تمهيد**

**المبحث الأول: تعريف جامعة الدول العربية**

**المطلب الأول: نشأة جامعة الدول العربية**

**المطلب الثاني: ميثاق جامعة الدول العربية**

**المطلب الثالث: مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية**

**المبحث الثاني: تنظيم جامعة الدول العربية**

**المطلب الأول: هيكلة جامعة الدول العربية**

**المطلب الثاني: العضوية في جامعة الدول العربية**

**خلاصة الفصل**

**تمهيد:**

جامعة الدول العربية هي من أقدم المنظمات الإقليمية المعاصرة، حيث تزامن تأسيسها مع انتشار النشاط التحرري في العالم العربي وظهور فكرة القومية العربية.

في هذا الفصـــل ســـنتطرق إلى ماهية جامعة الدول العربية من خلال معرفة الظروف التي ساعدت في نشأتها وتأسيسها وتنظيم سيرها والأهداف والمبادئ التي سعت جامعة الدول العربية إلى تحقيقها.

## المبحث الأول: تعريف جامعة الدول العربية

### المطلب الأول: نشأة جامعة الدول العربية

تأسست جامعة الدول العربية في 22 – 03 – 1945، وقد شاركت في ذلك سبع دول: وهي العراق، السعودية، سوريا، شرق الأردن، مصر، اليمن، لبنان وكان الهدف من تأسيسها تسهيل مصالح الدول العربية بصفة عامة.

واكب تأسيس جامعة الدول العربية العديد من الأحداث التي أثرت بنشأتها أو بالأحرى في بلورت ملامحها وأهدافها.

وذلك من خلال العديد من المتغيرات العربية والدولية[1].

- **المتغيرات العربية**

لقد شهد الوطن العربي مع نهاية القرن الثامن عشر أوائل القرن التاسع عشر نشوء إدراك واحساس بوجود خصائص محددة تميز الشعب العربي الذي يعيش ضمن إطار الدولة العثمانية.

وظهرت دعوات تقودها الحكام والنخب تطالب بالحكم الذاتي والاستقلال عن الدول العثمانية.

وفي العقد الأول من القرن العشرين تدافعت الأحداث السياسية في أوربا والدولة العثمانية، ووضعت الأطماع والتآمر الاستعماري على أرض الوطن العربي في شبه الجزيرة العربية.

هذا المناخ هو الذي هيأ الظروف لظهور الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف "حسين بن علي"، إلا أن عدم اختيار الوسائل السليمة أدى إلى احتلال مباشر للوطن العربي من قبل الدول الأوربية وتقسيمه إلى مناطق ونفوذ.

1 الفتلاوي سهيل حسين، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، ط 1، الأردن، دار الثقافة، ، 2010. (ص-ص) (180 – 183)

وظهور العديد من الاتفاقيات التي تسير ذلك مثل "اتفاقية سايكس بيكو" 1916. "وعد بلفور" 1917. مؤتمر باريس عامي 1919 – 1920، ومؤتمر "ســـان ريمو" عام 1920، وبعد انكشاف حقيقة هذه المؤتمرات للعرب وتبدد أحلامهم حيث خالف الحلفاء بوعودهم وساد منطق القوة وفرض الاحتلال والانتداب، وتكريس التجزئة اندلعت في الوطن العربي العديد من الثورات المضـادة لسياسـات هذه المؤتمرات ونتائجها وعمليات التقسيم والتسـوية فاندلعت ثورة عام 1919 في مصر وفي سوريا عامي 1919 – 1920 مطالبة بالاستقلال.

وجاء مع هذه المقاومة قضـــية الدعوة للوحدة العربية، وكانت هذه الدعوة ترمي إلى توحيد الدول العربية بهدف التخلص النهائي من السيطرة والتبعية الاستعمارية.

ونتيجة لاندلاع الحرب العالمية الثانية وما فرضته من ضغوط على السياسة البريطانية ومع ارتفاع درجة الوعي القومي والدعوة الى تحقيق الوحدة العربية[1].

كان من المناســـب لبريطانيا أن تعلن دعمها للمشـــروع العربي، المتمثل في الوحدة لكسب تأييد العرب ولكي يقفوا الى جانبها في الحرب.

وهو ما أدى بالعرب الى الدخول في مشاورات مختلفة لتحقيق شكل من أشكال الإتحاد العربي، ونتيجة لهذه المشـــاورات المختلفة تشـــكلت "جامعة الدول العربية" في عام 1945، والتي تعتبر من أهم التحولات السياسية التي شهدتها الساحة العربية.

- **المتغيرات الدولية**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ونتيجة انحياز العرب إلى جانب الحلفاء ضـــد دول المحور، أعلنت بريطـانيا نيتها التعاطف مع طموحات العرب في الوحدة، عن طريق وزارة الخارجية، وبعد دراسـة دقيقة رأت أنها يجب أن تشـجع أي عمل اتحادي يضـمن زيادة نفوذها وتعميقه في الوطن العربي[2].

وفي هذا الســـياق جاء تصـــريح وزير الخارجية البريطاني آنذاك في 29 – 05 – 1941 أمام مجلس العموم البريطاني.

---

1 محجوب عبد الحليم، مستقبل الجامعة في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004. ص 74.

[2] الفتلاوي سهيل حسين، المرجع السابق، (ص-ص) (180 – 183).

(لقد خطا العالم العربي خطوات واســـعة في طريق الرقي، وهو يطمح الى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عالما متماســـكا ويرجو أن تســـاعده بريطانيا العظمى في بلوغ هذا الهدف.

ويسـرني أن أعلن باسـم حكومة صـاحبة الجلالة إن بريطانيا سـعيدة بهذا الأمر وهي مســتعدة لمســاعدة القائمين على هذه الوحدة طالما تتوفر لديها الأدلة على تأييد الرأي العام العربي).

وبعد هذا التصريح اقترح "نوري سعيد"، رئيس الوزراء العراقي آنذاك، عقد مؤتمر عربي لبحث موضوع الوحدة.

وبناء على ذلك لجأ "نوري ســـعيد" إلى طريق المباحثات الثنائية، وبعث برســـالة إلى "مصـطفى النحاس" رئيس الوزراء المصـري في ذلك الوقت يعرض عليه فكرة الوحدة العربية وبعث برسالة مماثلة الى الملك "عبد العزيز بن سعود" وأرسل وفدا رسميا إلى كل من سوريا والأردن للتشاور حول عقد مؤتمر عربي.

ومن جهة أخرى قادت مصـر سـلسـلة من المشـاورات الثنائية والجماعية وقد اسـتغرقت هذه المشـاورات وقتا طويلا في وجود اتجاهين مختلفين حول شـكل الوحدة العربية المطلوب تحقيقها[1].

حيث يدعو الاتجاه الأول: إلى الوحدة الفيدرالية أو الكونفدرالية بين الأنصـــار العربية، وهو الاتجاه الذي تبنته أساسا الحكومة السورية.

أما الاتجاه الثاني: فقد اكتف بالدعوة إلى شـــكل يســـمح بالتعاون الوثيق بين الأقطار العربية ويحافظ على سيادتها واستقلالها، وهذا ما فضلته بقية الدول العربية[2].

وفي هذا المناخ العربي وجه رئيس الوزراء المصري آنذاك "مصطفى النحاس" في 18 – 07 – 1944 الدعوة للحكومات العربية التي شـــاركت في المشـــاورات التمهيدية في تلك الفترة، مصـــر العراق، ســـوريا، لبنان، شـــرق الاردن، اليمن، الســـعودية، لإرســـال مندوبيها

[1] دغبار عبد الحميد، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة، ط1، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008. ص 97.

[2] الفتلاوي سهيل حسين، المرجع السابق، (ص–ص) (180 – 183).

للاشـــتراك في اللجنة التحضـــيرية للمؤتمر العربي العام التي تتولى صـــياغة المشـــروعات المتعلقة بتحقيق الوحدة العربية[1].

اجتمعت اللجنة التحضـــيرية في الاســـكندرية وبحضـــور مندوبي الدول المذكورة، وقد استبعد المجتمعون منذ البداية فكرة الحكومة المركزية ومشروع سورية الكبرى، وبعد نقاشات مطولة انحصر النقاش في اقتراح "نوري سعيد"، بتكوين مجلس اتحادي له سلطة تنفيذية، أو تكوين مجلس اتحادي لتنفيذ قراراته من قبل الدول التي توافق عليه وألا تكون قراراته ملزمة لمن لا يقبل بها.

ومن خلال الأفكار التي تم طرحها خرج الوفد المصري، باقتراح إنشاء منظمة إقليمية تقوم على أساس الالتزام بخط سياسي قومي عربي، وأعطى لهذه المنظمة اسم "جامعة الدول العربية"، ومثل بروتوكول الإسكندرية الوثيقة الرسمية التي وضع على أساسها ميثاق لهذه الجامعة[2].

[1] يوسف شكري علي، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، ط2، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع 2004، ص35.
2 دغبار عبد الحميد، المرجع سابق، 2008. ص 101.

## المطلب الثاني: ميثاق جامعة الدول العربية

في 22 – 03 – 1945 بمدينة القاهرة وقع ممثلي الدول العربية السبع، وهي: سوريا، لبنان، الأردن، العراق، السعودية، مصر، واليمن على ميثاق الجامعة وأصبح ساري المفعول اعتبار من 11 – 05 – 1945.

ويتألف هذا الميثاق من ديباجة وعشرين مادة تتضمن اهداف الجامعة العربية ومبادئها والهيكل التنظيمي لها وشروط العضوية وإجراءاتها[1].

وكيفية اتخاذ القرارات والعلاقات فيما بين الدول الأعضـــاء لقد عكس ميثاق جامعة الدول العربية صـــورة النظام الاقليمي العربي وطبيعة العلاقات بين الدول العربية في ذلك الوقت والمتمسكة بسيادتها القطرية الى جانب إصرارها على العمل العربي المشترك.

فقد حرص المؤســـسـون لجامعة الدول العربية على تأكيد مفهوم "الســيادة القطرية"، وأدمجوا هذا المفهوم صراحة وضمنيا في ميثاق جامعة الدول العربية.

وأكدوا على مبدأ التنسـيق ورفضـوا أي إشـارة أو احتمال لتدخل الجامعة في الشـؤون الداخلية للدول الأعضاء.

إن تلك المفاهيم تترجمها مبادئ الميثاق التي أشـــارت صـــراحة بأن دعم الروابط بين الدول العربية وتوطيدها بينهم على أساس احترام استقلال تلك الدول لسيادتها ونصت المادة الثانية من الميثاق على أن الغرض من إنشـــاء جامعة الدول العربية هو: " توثيق الصـــلات بين الدول المشتركة فيها.

وتنسيق خططها السياسية وتحقيق التعاون بينها، وصيانة استقلالها وسيادتها ونظر بصفة عامة في الشؤون البلاد العربية ومصالحها، كذلك من أهدافها تعاون الدول المشتركة بينها تعاونا وثيقا بحسب نظام وأحوال كل دولة منها[2].

ووفقا للميثاق فإن الجامعة هي منظمة تقوم على التعاون الاقتصـــادي أو الطوعي بين الدول العربية الأعضاء فيها.

---

[1] ميثاق جامعة الدول العربية.

[2] سيار الجميل، جامعة الدول العربية، ط1، الأردن، دار العرب للنشر والتوزيع، 2015. (ص–ص) (68 – 72).

على أساس المساوات واحترام استقلالها وسيادتها وهي ليست أكثر من تنظيم إقليمي يهدف التنسيق والتعاون ولا تملك سلطة الزامية بل هي أداة تنمية ورابطة اختيارية لتحقيق التعاون وجمع الشمل، وهي منظمة بين الحكومات وليس سلطة عليها.

أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار فإن واضعي الميثاق قد تركوا هذه العملية من دون ضوابط أو آليات يمكن إتباعها في صنع القرار وأكدوا على أن آلية الاجتماع هي على أساس التصويت.

والذي يعطي للدولة حق الفيتو في رفض القرار بل حتى القرارات التي تصدر بالإجماع يرجع الأمر في تنفيذها الى الدول ذاتها وفقا لنظمها التشريعية والدستورية.

ويتألف الميثاق من[1]:

عشرين مادة وثلاثة ملاحق خاصة.

الملحق الأول: خاص بفلسطين.

الملحق الثاني: خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير مشتركة في مجلس الجامعة.

الملحق الثالث: خاص بتعيين أول أمين عام للجامعة وهو عبد الرحمان عزام الوزير الأول المفوض بوزارة الخارجية المصرية لمدة سنتين.

كما أن ميثاق الجامعة العربية تضمن ثلاث مواد رئيسية تضمن حفظ الأمن وتسوية النزاعات بين الدول العربية وهي:

1- التزام الدول الأعضاء بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات.
2- التحكيم الاختياري لمجلس الجامعة لفض الخلافات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، بشرط ألا يكون الخلاف متعلقا باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها.
3- وساطة مجلس الجامعة في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولتين من دول الجامعة العربية، أو بين أي دولة أخرى للتوفيق بينها.

[1] عودة عبد الفتاح، جامعة الدول العربية، ط1، الدار البيضاء، دراسات مغربية، 1988. (ص-ص) (115 – 119).

## المطلب الثالث: أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية

- **أهداف جامعة الدول العربية**

جاءت أهداف الجامعة متضمنة توثيق الصلة بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها وتحقيق التعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون الدول العربية ومصالحها، ويعتبر الدفاع عن مصالح الدول العربية الأعضاء في الجامعة وتلك التي لم تنل استقلالها في ذلك الوقت على حد سواء الهدف الأساسي والذي تتفرع عنه بقية الأهداف الأخرى[1].

يشير الميثاق في مقدمته بوضوح إلى أهداف الجامعة والتي تتمثل في:

**أولا:** توثيق الصلة بين الدول العربية في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالغرض من الجامعة هو توثيق الصلة بين الدول الأعضاء فيها وتنسيق خططها السياسية وتحقيق التعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

**ثانيا:** حل النزاعات بالطرق الودية

لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض النزاعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشأ بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجوء المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما.

**ثالثا:** الالتزام بالتعاون مع الهيئات الدولية

لقد نصت المادة الثالثة من الميثاق على أن من مهام الجامعة تعزيز وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلم ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1] سيار الجميل، المرجع السابق، 2015. (ص-ص) (68 – 72).
[2] ميثاق جامعة الدول العربية

**أولا: مبدأ الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة**

لم يذكر هذا المبدأ صـــراحة في ميثاق جامعة الدول العربية، حيث أعلن قيام جامعة الدول العربية قبل إنشاء الأمم المتحدة[1].

ولذلك كان من البديهي أن يكتفي ميثاق المنظمة العربية بتوجيه عام، حث فيه الدول الأعضاء على التعاون مع أي هيئات دولية تقام مستقبلا.

وتسعى لحفظ الأمن والسلم الدوليين خاصة أن مشاورات إنشاء الأمم المتحدة كانت دائرة أثناء قيام الجامعة العربية وجاء هذا التوجيه في المادة الثالثة التي تنص على: تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

كما اهتمت الجامعة العربية بالاحتفاظ بتمثيل دائم لها لدى الأمم المتحدة وامتد هذا الاهتمام أيضا ليشمل أيضا المشاورات والمعلومات والوثائق والتمثيل ووسائل الاتصال، ولذلك قامت الجامعة بإنشاء مكتب اتصال برئاسة الأمين المساعد للجامعة للشؤون السياسية، وعضوية سائر مديري الإدارات التي تتكون منها الأمانة العامة للجامعة، وهدف هذا المكتب هو تنظيم الاتصال بين المنظمة الدولية والجامعة العربية والإشراف عليه[2].

**ثانيا: مبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء**

يعد هذا المبدأ ذو أهمية كبرى في تكوين المنظمات الإقليمي، لذلك نجد كل المواثيق المنشئة لها تنص صراحة على التزام الأعضاء فيها بهذا المبدأ وميثاق جامعة الدول العربية لم يخرج عن هذه القواعد.

ومبدأ المساواة القانونية بين الأعضاء يعد من أهم المبادئ التي قامت عليها الجامعة ونصت الفقرة الأولى من "بروتوكول الاسكندرية" على أن " يكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة"[3].

[1] ميثاق جامعة الدول العربية.

[2] عودة عبد الفتاح، المرجع السابق، 1988. (ص-ص) (115 – 119).

[3] سيار الجميل، المرجع السابق، 2015. (ص-ص) (68 – 72).

كما نجد في "المادة 3" نصا صريحا يخص مسألة المساواة بين الأعضاء في المجلس، ومسالة المساواة في التصويت، إذ لكل عضو صوت واحد لا أكثر مهما كان عدد ممثليه وذلك بقولها: "يكون للجامعة مجلس يتألف من الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد".

وفقا للمادة الرابعة تؤلف لكل من الشؤون المبينة في "المادة 2" لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة.

كما منح الميثاق للدول الأعضاء، وعلى قدم المساواة رئاسة مجلس الجامعة، وبذلك لا يمكن أن تحتكر دولة أو عدة دول رئاسة هذا المجلس لان ذلك يعد خروجا عن مبدأ المساواة بين الأعضاء في أحقية رئاسة المجلس طبقا لما هو وارد في المادة الخامسة في فقرتها القائلة: "يتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل دورة انعقاد عادية.

ومعنى هذا أن الرئاسة بالتناوب بين الأعضاء فلا فرق بين دولة صغيرة ودولة كبيرة ودولة مؤسسة للجامعة وأخرى انضمت بعد إتمام إجراءات تأسيس الجامعة.

ولهذا كان مبدأ المساواة الوارد في الميثاق أحد الأسس التي مكنت الجامعة من التحرك وبفاعلية في مرات عديدة لإيقاف الصراعات العربية منها بالطبع نزاعات الحدود ولعل خير مثال في هذا المجال هو ذلك التدخل الناجح والفعال للجامعة في النزاع العراقي الكويتي عام 1961. عن طريق ما يسمى بقوات الطوارئ الدولية العربية والتي تكونت أساس من قوات سعودية، ومصرية، وسودانية، وأردنية، وتونسية[1].

**ثالثا: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء**

تنص المادة الثامنة من الميثاق على أن: "تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعده حقا من حقوق هذه الدول، وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام".

ويشير هذا المبدأ إلى عنصرين أساسين ينبغي أن تلتزم بهما الدول الأعضاء جميعا وهما[2]:

[1] عودة عبد الفتاح، المرجع السابق، 1988. (ص-ص) (115 – 119).
[2] ميثاق جامعة الدول العربية

وجوب احترام كل دولة عضو في الجامعة نظم الحكم القائمة في بقية الدول الأعضاء بالجامعة باعتبار أن نظم الحكم حق من حقوق هذه الدول وهذا الاحترام يعني أن تمتنع كل دولة عن الازدراء بنظم الحكم في بقية الدول الأعضاء، وعن التهجم على هذه النظم.

التعهد بعدم القيام بأي عمل يستهدف الإطاحة بهذه النظم أو محاولة تغييرها، والميثاق لم يحرم العمل العسكري وحده الذي يأخذ شكل الاعتداء، ولكنه حرم أي عمل يهدف الى الإحاطة بهذه النظم أو بأي منها، سواء كان هذا العمل عدوانا عسكريا أو تدبيرا لانقلابات عسكرية أو اقتصر العمل على مجرد التحريض السياسي والإعلامي، فكل هذه الأعمال حظرتها المادة الثامنة من الميثاق.

وهذا المبدأ الذي تقوم عليه جامعة الدول العربية يرجع إلى طبيعة الجامعة نفسها باعتبارها منظمة للتعاون الاختياري بين الدول العربية المنظمة لها وليست سلطة سيادية فوق هذه الدول تستطيع أن تفرض نظما معينة على البلاد العربية الأعضاء بها، أو على الأقل لها من الصلاحيات ما يمكنها من القيام بإجراءات تعديل لهذه النظم السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية المعمول بها في هذه البلاد.

**رابعا: مبدأ فض المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية**

لما كان أحد أهداف الجامعة العربية المحافظة على الامن والسلام في المنطقة العربية، كان من الطبيعي أن يكون أحد المبادئ التي تقوم عليها هذه الجامعة وتلتزم بها، مبدأ فض المنازعات بين البلاد العربية الاعضاء بها بالطرق السلمية، خاصة أن تنمية التعاون بين هذه البلاد وهو أحد أهداف الجامعة ولا يستقيم تحقيقه مع استعمال القوة في فض النزاعات التي تنشأ بينها، بل يعرقل مثل هذا التعاون المنشود.

وهذا المبدأ الذي أخذت به الجامعة ورد في أكثر من وثيقة من وثائقها، فالوثيقة الأولى للجامعة وهي بروتوكول الإسكندرية، تحذر بوضوح من استعمال القوة في فض المنازعات بين الدول الأعضاء، وتذكر في القسم الأول منها: "لا يجوز في أي حال اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها[1].

[1] سيار الجميل، المرجع السابق، 2015. (ص-ص) (68 – 72).

## المبحث الثاني: تنظيم جامعة الدول العربية

### المطلب الأول: هيكلة جامعة الدول العربية

من البديهي أن يكون لكل منظمة دولية مجموعة من الأجهزة التي تتقاسم من خلالها الاختصاصات والسلطات المحددة في ميثاق المنظمة.

وهناك جهازان أساسيان تتكون منهما جامعة الدول العربية هما: مجلس الجامعة – الأمانة العامة – فضلا عن مجموعة من اللجان المتخصصة[1].

**أولا: مجلس الجامعة**

يعتبر مجلس الجامعة أعلى اللجان فيها، وهو يتألف وفقا لما قررته المادة (3)، من الميثاق من ممثل الدول الأعضاء ويكون لكل دولة صوت واحد أيا كان عدد ممثليها في المجلس حيث إن النظام الداخلي للمجلس لم يحدد عدد ممثليها في المجلس، وترك تحديد هذا العدد للتقدير الخاص لكل دولة، على أن يكون لها إلا صوت واحد.

ويتناوب ممثلو الدول الأعضاء رئاسته في كل دورة عادية، ويكون انعقاد المجلس صحيحا إذا حضره ممثلو أغلبية الدول الأعضاء والقاهرة هي المقر الدائم للجامعة وتكون رئاسته على أساس الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء ويتألف المجلس بداية كل انعقاد عادي اللجان الآتي بيانها.

لجنة الشؤون السياسية – لجنة الشؤون الاقتصادية – لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية – لجنة الشؤون الإدارية والمالية – لجنة الشؤون القانونية.

يعقد مجلس الجامعة دورتين عاديتين في السنة الأولى في شهر مارس والأخرى في شهر أكتوبر. وله أن يعقد دورة غير عادية كلما دعت الضرورة إلى ذلك بناء على طلب دولتين أو أكثر من دول الجامعة. أو بناء على طلب الدولة المعتدي عليها أو المهددة بالاعتداء ويتولى الأمين العام تحديد موعد الانعقاد وتوجيه الدعوة للدول الأعضاء.

---

[1] عبد المنعم أحمد فارس، جامعة الدول العربية – دراسة تحليلية وسياسية، ط1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1986. (ص-ص) (50 – 59).

يعقد مجلس الجامعة ويبدأ دورته بالموافقة على جدول الأعمال الذي يعده الأمين العام ثم يقوم بتوزيع الموضوعات المدرجة فيه على اللجان الفرعية السابقة ذكرها.

يعتبر مجلس الجامعة أعلى سلطة داخل الجامعة ويتألف من ممثلي الدول الأعضاء كما سبق وقلنا، أي هو أداة الجامعة الأولى وأعلى سلطة في جامعة الدول العربية[1].

**النظام المتبع في تشكيل المجلس:**

يتفق نظامه مع ما هو سائر في المنظمات الدولية حيث يضم هذه الأجهزة سائر الدول الأعضاء في المنظمة كما تتمتع سائر الدول الأعضاء في الجامعة بحق التمثيل وحق التصويت، وبجانب الأعضاء هناك تمثيل الشعب الفلسطيني في مجلس الجامعة منذ سنة 1945، بسبب الظروف الخاصة بفلسطين.

ولكن لا يتمتع ممثل فلسطين بحق التصويت على قرارات مجلس الجامعة باستثناء القرارات التي تتعلق بالمشكلة الفلسطينية ويتم اختيار الممثلين بقرارات من مجلس الجامعة العربية ومنذ سنة 1964 تتولى هذا التمثيل منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر الجهة الرسمية الممثلة للشعب الفلسطيني حيث أنها هي التي تعين ممثليها لدى مجلس الجامعة ويعتمد المجلس أوراق تمثيلهم.

وهذا يعني أن مجلس الجامعة يعتبر الجهاز الرئيسي والهيئة العليا في الجامعة إذ هو الذي يتولى وضع السياسة العامة للجامعة ويمتلك أهم اختصاصاتها خاصة سلطة إصدار القرارات وسلطة الإشراف على أعمال وقرارات الأجهزة الأخرى.

وتنص المادة السابعة من الميثاق على أن ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظامها الأساسي.

أما عن تمثيل مجلس الأعضاء يكون على المستويات التالية:

ملوك ورؤساء – وأمراء الدول العربية أو الأعضاء حكوماتهم– أو وزراء الخارجية – أو المنتدبين الدائمون.

[1] عبد المنعم أحمد فارس، المرجع السابق، 1986. (ص–ص) (50 – 59).

**مهمة مجلس الجامعة:**

تنص المادة الثالثة في فقرتها الثانية على أن مهمة مجلس الجامعة هي: "تحقيق أغراض الجامعة العربية ومراعاة تنفيذ ما تدرسه الدول المشتركة فيها من اتفاقيات في الأمور المشار اليها في المادة السابعة"[1].

ويستفاد من نص المادة المذكورة أن الميثاق قد اسند اختصاصا شامل لمجلس الجامعة لكي يقوم بتحقيق الأهداف التي قامت هذه الأخيرة من أجلها. والمشار إليها في المادة الثانية من الميثاق وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓ تحقيق أغراض الجامعة.
- ✓ مراعاة تنفيذ ما تنص عليه الدول المشتركة في الجامعة من اتفاقيات.
- ✓ تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في أراضيها.
- ✓ كفالة الأمن والاستقرار والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ القيام بمهمة المحكمة إن لجأ إليه المتنازعون لفض خلاف يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أرضيها.

ولكون قراره في هذه الحالة نافذا وملزما وهنا لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته:

- ✓ التوسط في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها.
- ✓ تحديد نصيب كل دولة عضو في نفقات الجامعة.

ويختص المجلس أيضا بما يلي:

اتخاذ التدابير اللازمة لدفع أي اعتداء يقع أو يخشى وقوعه على دولة من الدول أعضاء الجامعة العربية.

[1] غالب بن غلاب العربي، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ط1، الرياض، 2010. ص 33.

- **الأمانة العامة**

تعتبر الجهاز الدائم للجامعة الذي يضمن قيام واستمرار الشخصية الدولية لها وتعتبر هي الهيئة الإدارية الدائمة تضطلع بوظيفة تصريف الأمور الإدارية للجامعة.

تتكون الأمانة العامة من[1]:

- الأمين العام للجامعة وأمناء مساعدين ومجموعة من الموظفين والمستشارين وفقا للمادة الثانية عشر من الميثاق.

وتتكون الأمانة العامة من عدة إدارات ومكاتب وأقسام متخصصة أنشئت بموجب قرار مجلس الجامعة وأهمها هي: مكتب الأمين العام – مكتب الأعضاء المساعدين وعددهم خمسة – إدارة السكرتارية ومهمتها التحضير لانعقاد المجلس بالجامعة واللجنة السياسية وإعداد جدول الأعمال وتسجيل المحاضر الجلسات وقرارات المجلس.

الإدارة المالية والمستخدمين: وتختص بجميع الشؤون المالية والإدارية الخاصة بالجامعة وموظفيها.

الإدارة السياسية: تقوم بدراسة الشؤون السياسية المتعلقة بالبلاد العربية ومتابعة الشؤون الدولية التي تهم الجامعة.

إدارة الشؤون الاقتصادية: مهمتها تهيئ وتعد الأبحاث التي يطلبها عمل المجلس الاقتصادي واللجان الاقتصادية.

أمانة الشؤون العسكرية.

الإدارة القانونية: وهي إدارة الافتاء لكل شؤون الأمانة العامة.

إدارة فلسطين: وتعتني بجميع الشؤون المتعلقة بالقضية الفلسطينية من الناحيتين السياسية والقانونية وشؤون اللاجئين.

إدارة الشؤون الثقافية – إدارة الشؤون الصحية– إدارة شؤون المراسيم– إدارة شؤون البترول والثورة المعدنية.

[1] عبد المنعم أحمد فارس، المرجع السابق، 1986. (ص-ص) (50 – 59).

**الأمين العام:**

هو الموظف الإداري الأكبر في الجامعة وهو لا يعد ممثلا لأية دولة عضـــو في الجامعة، ولا يتلقى تعليماته من أي منها وإنما هو ممثل الجامعة والناطق باســـمها ويعمل لحسابها كما أنه يدين بالولاء الوظيفي لها وحدها.

ولعل ذلك يبدو واضحا من صيغة القسم الذي يؤديه الأمين العام أمام مجلس الجامعة عند تقليده لمنصبه حيث يقول فيه: «أقسم أن أكون مخلصا لجامعة الدول العربية وأن أؤدي أعمالي بالذمة والشرف».

- **اللجان الفنية (اللجنة الفنية)**

إن مجلس الجامعة باعتباره الهيئة العليا للجامعة فإنه يحتاج إلى هيئات مســاعدة تقوم بإعداد الدراسات الفنية المتخصصة. فيما يحال إليها من اختصاصات وحسب المادة الأولى من النظام الداخلي للجان الفنية الدائمة لجامعة الدول العربية فإن هذه اللجان المنشأة استنادا لنص المادة الرابعة من ميثاق الجامعة العربية فإنها تختص بوضع القواعد الخاصة بالتعاون بين الدول العربية في شكل مشروعات.

وتعرضها على مجلس الجامعة كما تقوم بدراسة ما يحيله المجلس أو الأمانة العامة أو إحدى الدول الأعضاء إليها من موضوعات تتصل بطبيعة نشاطها وتقدم توصيتها بشأنها.

ويعيّن مجلس الجامعة لكل لجنة رئيسا لمدة سنتين قابلة لتجديد طبقا للمادة الخامسة من النظام الداخلي للجنة.

وتعقد اللجنة اجتماعات بمقر الجامعة، ويكون انعقادها صـــحيحا بحضـــور أغلبية الأعضــاء وتصــدر قراراتها بأغلب الأصــوات لكل دولة مندوب واحد أو أكثر في كل لجنة، كما لها صوت واحد مهما تعدد ممثلوها[1].

وقد نصــت المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية على إنشــاء لجان خاصــة بالشؤون التالية:

[1] غالب بن غلاب العربي، المرجع السابق، 2010. ص 33.

اللجنة السياسية * الثقافية الدائمة * اللجنة الدائمة للمواصلات * اللجنة الاجتماعية الدائمة * اللجنة القانونية الدائمة * لجنة خبراء البترول العربي * اللجنة العسكرية الدائمة * اللجنة الدائمة للإعلام العربي * اللجنة الصحية الدائمة * اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان * اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية والمالية.

**مدة العضوية في هذه اللجان:**

مدة العضوية في هذه اللجان سنتين قابلة للتجديد ويعين المجلس بناء على اقتراح الأمين العام للجامعة رئيسا لكل لجنة لمدة سنتين قابلة لتجديد أيضا وعند تعيين رئيس اللجنة، للجنة أن تختار من تولى رئاستها خلال هذه الفترة.

**أولا: مجلس الدفاع المشترك**

يعتبر من بين الأجهزة التي أنشئت بمقتضى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وكان ذلك بعد انقضاء خمس سنوات على تأسيس جامعة الدول العربية.

ويتألف مجلس الدفاع المشترك من:

- وزارة الخارجية والدفاع في الدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم طبقا للمادة السادسة من معاهدة ويختص المجلس بالإشراف على تنفيذ الجانب التفاعلي من المعاهدة وعلى هذا الخصوص تنفيذ أحكام المواد رقم 2 – 3 – 4 – 5. منها التي تتعلق باتخاذ التدابير اللازمة لرد أي اعتداء يقع على أي دولة عضو.

ويتولى الخطط الدفاعية والتنسيق بين الدول الأعضاء ويعمل المجلس تحت إشراف مجلس الجامعة وما يقرره مجلس الدفاع المشترك بأكثرية الثلثين يكون ملزما لكل الدول الأعضاء.

ويتولى مجلس الدفاع المشترك المهام الآتية:

- تقديم المعونة إلى كل دولة عضو في الجامعة تتعرض للعدوان وتقديم كل الوسائل الممكنة بما فيها استخدام القوة لرد الاعتداء ولإعادة السلام والأمن.
- إجراء المشاورات عند تهديد سلامة أراضي أو أمن إحدى الدول الأطراف[1].

[1] عبد المنعم أحمد فارس، المرجع السابق، 1986. (ص-ص) 50 – 59).

- توحيد خطط ومساعي الدول الأطراف لاتخاذ التدابير الوقائية لمواجهة خطر الحروب أو قيام حالة دولية مفاجئة.
- تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء لدعم وتعزيز مقوماتهم العسكرية وتهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة اي اعتداء مسلح.
- يعمل هذا المجلس تحت إشـــراف الجامعة وقد أحيط بمهمة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لرد أي اعتداء يقع على إحدى دول الأعضاء[1].

[1] عبد المنعم أحمد فارس، المرجع السابق، 1986. (ص-ص) (50 – 59).

## المطلب الثاني: العضوية في جامعة الدول العربية

قامت جامعة الدول العربية على أســـاس قوي بين مجموعة من الدول تربطها روابط تاريخية ودينية واجتماعية ولغوية.

لهذا فإن من أول شروط العضوية في جامعة الدول العربية هو أن تكون الدولة العربية مســتقلة لها الحق في أن تنظم إلى الجامعة إذا رغبت في الانضــمام قدمت طلبا بذلك لدى الأمانة العامة الدائمة، ويعرض على المجلس في أول اجتماع بعد تقديم الطلب، والموافقة على الشروط التي تحددها جامعة الدول العربية، وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المبحث.

- **أنواع العضوية**

**أ/ العضوية الأصلية:**

هي العضــوية التي تثبت للدول الســبعة الموافقة على الميثاق خلال تأســيس جامعة الدول العربية وهي مصر، الأردن، لبنان، العراق، السعودية، سوريا، واليمن.

**ب: العضوية بالانضمام:**

العضوية بالانضمام يثبت هذا النوع من العضوية ويؤكد على أنه يجب على كل دولة أن تتوفر فيها الشروط الموضوعية والإجرائية اللازمة لاكتساب العضوية في جامعة الدول العربية[1].

- **شروط العضوية**

**أولا: الشروط الموضوعية**

ويجب أن تكون الدولة عربية وصـــفة العروبة ومدى توفرها في الدولة يكون من اختصـــاص مجلس الجامعة وفق حالة كل دولة على حده والمتتبع لقرارات المجلس في قبول عضوية الدولة في الجامعة يجد أنها لا تعتمد على معايير محددة في تحديد هذه الصفة فقد

[1] أحمد أبو ألف، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية، ط2، القاهرة، دار النهضة العربية، 2012. ص 78.

تكون اللغة أو الأصل المشترك والانتماء للبقعة الجغرافية من المعايير التي يسترشد بها المجلس[1].

كما يجب أن تكون غير خاضعة لسلطة دولة أخرى سوى تلك التي يفرضها القانون الدولي ويشترط الميثاق توافر هذه الصفة في الدولة حتى تكون قادرة على التمتع بالحقوق الواردة في الميثاق والوفاء بالالتزامات الملقاة على عاتقها. أي ما نريد قوله هنا أن أي دولة راغبة في الانضمام إلى جامعة الدول العربية، يجب أن تستوفي وتتحلى بالشروط التي سبق ذكرها.

**ثانيا: الشروط الإجرائية**

أهم شرط أو إجراء يجب أن تقوم به أي دولة قابلة للانضمام هو:

أ- تقديم طلب الانضمام:

إن الانضمام للجامعة لا يقوم إلا على أساس توافر الشروط المطلوبة بالدولة بل لابد من أن تقدم طلب عبر القنوات الديبلوماسية تطلب فيه الانضمام للجامعة، وعلى الرغم من أن المادة الأولى من الميثاق أجازت لكل دولة الحق بالانضمام للجامعة. ولكن هذا الحق لا يمارس بأي شكل من الأشكال إلا بعد تقديم الطلب فإن لم تقدم الدولة طلب الانضمام لا تعد عضو في الجامعة ويقدم الطلب عن طريق وزارة الخارجية للدولة إلى الأمانة العامة ويتضمن رغبتها بالانضمام.

ب-موافقة مجلس الجامعة على طلب الانضمام:

ويمثل الإجراء الثاني لاكتساب العضوية في جامعة الدول العربية في ضرورة موافقة مجلس الجامعة على طلب الانضمام إلى العضوية الجامعة. فالانضمام إلى عضوية الجامعة ليس حقا يثبت لأي دولة عربية ذات سيادة تقدم طلب بهذا تلقائيا بل لابد من الحصول على موافقة مجلس الجامعة على الانضمام.

[1] أحمد أبو ألف، المرجع السابق، 2012. ص 78.

**عوارض العضوية في الجامعة**

إذا ما اكتسبت دولة ما عضوية الجامعة العربية فقد تستمر عضويتها دون أن يعترضها أي عائق (وهذا ما حدث حتى الآن بالنسبة لكافة أعضاء الجامعة العربية).

على أنه قد يطرأ من الظروف ما قد يعترض استمرار وهما:

الانسحاب – الانفصال عن عضوية الجامعة.

**1/ الانسحاب من الجامعة**

الانسحاب من الجامعة بموجب المادة 18 – من الميثاق هي رغبة من الدول في الأحوال العادية بشرط الإعلان عن نيتها في ذلك قبيل تنفيذ الانسحاب بمدة سنة.

وهكذا فإن لكل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة حق الانسحاب من عضويتها شريطة أن تعلم مجلس الجامعة برغبتها في الانسحاب من عضوية الجامعة قبل تنفيذ الانسحاب بعام كامل مع الالتزام التام خلال هذه الفترة بأحكام الميثاق، والواقع أن هذا الحق في الانسحاب جاء متماشيا مع الطبيعة الاختيارية بالعضوية في المنظمات الدولية. حيث لا يمكن فرضها بداية ولا فرض الاستمرار فيها على الدولة العضو إذا كانت الأخيرة غير راغبة في الاستمرار في هذه العضوية.

أما فيما يتعلق بمرور عام قبل تنفيذ الانسحاب فقد جاء مراعاة لمقتضيات سير العمل في المنظمة بحيث تكون على علم مسبق برغبة أي عضو فيها في الانسحاب[1].

**2/ الانسحاب من العضوية:**

حدد الميثاق سببين لهذا الانسحاب:

السبب الأول: الانسحاب الإرادي.

السبب الثاني: عدم الموافقة على تعديل الميثاق:

كما أن المادة 18 في فقرتها الثانية من ميثاق الجامعة قد تناولت كيفية اعتبار الدولة التي تقوم بواجباتها اتجاه الجامعة ومنفصلة عنها.

[1] رابح غنيم، الموظف في نطاق جامعة الدول العربية، ط9، الجزائر، دار هومة، 2004. (ص-ص) (37 – 38).

**السبب الأول: الانسحاب الإرادي:**

إذا ارتأت إحدى دول الجامعة أن مصلحتها تقتضي أن تنسحب واستقر رأيها على الانسحاب منها، كان عليها أن تعلم المجلس قبل التنفيذ بسنة، وفي ذلك تنص المادة 18 – في فقرتها الأولى من الميثاق على أنه: «إذا رأت إحدى دول الجامعة العربية أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة.

ولكل دولة عضو بالجامعة الحق في الانسحاب من عضويتها، بشرط إبلاغ مجلس الجامعة لذلك قبل سنة من تنفيذه، على أن تحمل الدولة كافة الالتزامات المترتبة عليها إلى تاريخ الانسحاب، والغرض من إعطاء فترة انتظار للبدء في تنفيذ الرغبة في الانسحاب إعطاء فرصة لمجلس الجامعة لمعرفة أسباب الانسحاب ومحاولة اقناع الدولة بالعدول عنه.

**السبب الثاني: عدم الموافقة على تعديل الميثاق**

الانسحاب بسبب تعديل الميثاق، وبمقتضى هذه الحالة، طبقا للمادة 19 – من الميثاق أنه إذا تراءى لدول الجامعة أن تعدل الميثاق، ورأت إحدى الدول الأعضاء أن هذا التعديل لا يتفق مع مصالحها، جاز لهذه الدولة أن تنسحب من عضوية الجامعة عند تنفيذ هذا التعديل ومن دون تقييد بشرط السنة، كما هو في الحالة السابقة.

بالإضافة إلى السبب الأول والثاني يوجد أيضا أسباب أخرى من بينها[1]:

**الفصل من الجامعة:**

وقد أباح الميثاق لمجلس الجامعة، أن يقرر بإجماع أعضائه، عدا العضو المقرر فصله.

فصل أي عضو إذا ثبت أن ذلك العضو لا يقوم بتنفيذ الالتزامات التي يفرضها الميثاق.

ويترتب على فقد العضوية، حرمان الدولة من الحقوق، وتحللها من الالتزامات التي قررها الميثاق، على أنه بإمكان الدولة إعادة عضويتها في الجامعة، بتقديم طلب إلى مجلس الجامعة.

[1] [1] رابح غنيم، المرجع السابق، 2004. (ص-ص) (37 – 38).

## خلاصة الفصل:

جامعة الدول العربية هي أداة للتعاون بين الدول الأعضـــاء، والتي وافق ممثلوها على إنشـــائها عام 1945، هي أداة اختيارية للتعاون في القضـــايا التي يجمع عليها الأعضـــاء ومتعذرا فيما عدا ذلك، لأن الجامعة العربية لا تتمتع بسلطة إلزامية فوق الأعضاء، وإنما هي بمثابة رابطة اتحادية اختيارية لا تنتقص من سياسات الدول الأعضاء واستقلالها ويجتمع في رحابها شمل البلاد العربية المختلفة.

# الفصل الثاني

# الفصل الثاني

# جامعة الدول العربية والتحديات التي تواجهها في الأزمة الليبية

**تمهيد**

**المبحث الأول: طبيعة الأزمة الليبية وأسبابها**

**المطلب الأول: الأزمة الليبية في ظل حكم معمر القذافي**

**المطلب الثاني: سقوط نظام القذافي وانعكاسه على المرحلة الانتقالية**

**المطلب الثالث: خارطة التحالفات الداخلية المتصارعة في الأزمة الليبية**

**المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية**

**المطلب الأول: مدى فاعلية تعاطي جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية**

**المطلب الثاني: التأثيرات العربية والإقليمية والدولية على موقف الجامعة الدول العربية تجاه الأزمة الليبية**

**المطلب الثالث: مستقبل دور جامعة الدول العربية تجاه الأزمة الليبية**

**خلاصة الفصل**

**تمهيد:**

تشكل الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية ونظرا للتداعيات المختلفة التي تركتها على الأمن والاستقرار في الإقليمين العربي والدولي أردنا في هذا الفصل تسليط الضوء على أسباب الأزمة وخلفياتها وموقف جامعة الدول العربية تجاه هذه الأزمة.

## المبحث الأول: طبيعة الأزمة الليبية وأسبابها

### المطلب الأول: الأزمة الليبية في ظل حكم معمر القذافي

تولى العقيد "معمر القذافي" الحكم في ليبيا بعد إنقلاب عام 1969 حيث ألغى الحكم الملكي وأنشأ الجماهيرية العربية الليبية واستمر في حكم البلاد مدة 42 عاما حتى ثورة 17 فبراير 2011 التي أسقطت نظام حكمه بعد قتال شرس.

بدا واضحا أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد وهو ما بدا غائبا أيضا في عهد القذافي الطويل الذي اختزل الحكم في شخصه ولم يسع إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا وبذلك تمايزت الثورة في ليبيا عن مثيلتيها في مصر وتونس.

حيث كان ثمة مؤسسات للدولة فيها بصرف النظر عن كونها ديمقراطية أو لا، تمثلت بالجيش والمؤسسات السياسية مثل البرلمان والأحزاب، ما نتج عنه أن ليبيا لم تشهد منذ الاستقلال حراكا سياسيا وحزبيا حقيقيا، بإستثناء فترة قصيرة في عهد الملكية، ولذلك توصف ثورة 17 فبراير بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكا سياسيا منظما.

قبيل الثورة الليبية اندلعت سلسلة من الاحتجاجات بدأت في 15 جانفي 2011 حيث بدأت المظاهرات في درنة وبنغازي وبني وليد وعدة مدن ليبية أخرى لاحتجاجها على الفساد العام والمتفاقم بالتزامن مع نجاح الثورة التونسية والمصرية توهجت حدة المظاهرات الشعبية حيث كانت شرارتها في 14 فبراير في مدينة بنغازي، البيضاء، طرابلس وامتدت في أغلب المدن الليبية وكان الشباب الليبيون هم من قاد تلك الاحتجاجات وكانت مطالبهم الأساسية الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

كانت فترة حكم القذافي مرحلة قاسية في مجال خرق حقوق الإنسان وتجاوزات صارخة لحقوق الإنسان الليبي واستشرى في كبت الحريات وتقنين الصحافة وفرض الرقابة الصارمة على المطبوعات، وزاد عدد سجناء الرأي العام وأيضا السجناء السياسيين واختفاء وقتل المئات منهم ومن ثم التنكيل والتهجير الاجباري وأصبحت أجهزة الأمن والبوليس السياسي مصدر خوف ورعب لليبيين[1].

[1] بوغانم عباس، ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة – الحصيلة والمآلات وسبل الخروج من الأزمة، تونس، جمعية البحوث والدراسات لاتحاد المغرب العربي، 2015. ص 77.

وبرزت في تلك المرحلة عمليات الإعدام الجماعية التي استمرت من نهاية السبعينات إلى منتصف الثمانيات وذهب ضحيتها أعداد هائلة من طلبة الجامعات والمثقفين وذوي الفكر السياسي المعادي لسياسة القذافي القمعية وأعدموا علنا في الســـاحات والميادين والجامعات حيث كان لهذه المرحلة الأثر الذي لم يتجاوزه الليبيين إطلاقا رغم القمع المستمر.

ومن أكثر الأحداث المؤلمة بالنســبة للشــعب الليبي في عهد القذافي ثلاث احتقانات شــهيرة كانت على التوالي: مجزرة ســـجن أبو ســـليم في عام 1996، مجزرة مشـــجعي كرة القدم في عام 1996، ومظاهرات بنغازي عام 2006.

كانت العلاقات متوترة بين القذافي والغرب طوال فترة حكمه مما أدى إلى فرض عقوبات صـــارمة وقاسـية ضـد ليبيا في مجلس الأمن الدولي عام 1989 لكن على الرغم من ذلك تم رفع المجلس لعقوباته في عام 1998 حيث عادت العلاقات بين ليبيا والغرب لتتطور بســـرعة وتحســـنت إلى حد كبير بدفع تعويضـــات ما يقارب 2,7 مليار دولار إلى الغرب في 2003 على خلفية التوترات الســـابقة (قضـــية لوكاربي)، قام القذافي بتفكيكيه لأجهزته النووية وتم إلغاء برنامجه النووي والتخلي على مخططاته ومعداته الكاملة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت أفعال القذافي وتوجهاته الاســتبدادية واللامنطقية تجاه شــعبه مع تزايد الكبت المحتقن لديهم بمثابة إنذار بقرب انفجار ثورة لم تتوقف شظاياها لحد الآن[1].

[1] شرقية إبراهيم، إعادة إعمار ليبيا – تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، قطر، معهد برونجر، 2013. ص 103.

## المطلب الثاني: سقوط نظام القذافي وانعكاساته على المرحلة الانتقالية

قبيل انفجار الانتفاضـــة بأيام قليلة قامت جهات وتنظيمات وقوى مختلفة من المعارضـــة الليبية بالاجتماع في الخارج بمبادرة وترتيب من القوى المعارضـة لبحث أمر الوضـع السـياسـي في ليبيا في يوم 14 فبراير 2011 وقد صنفت نفسها تحت مسمى (تنظيمات وفصائل وقوى سياسية مستقلة مهتمة بالشأن الليبي العام).

قررت هذه الجهات والتنظيمات بالإجماع إصدار بيانا موحدا كان هدفه الرئيسي تنحي الزعيم الليبي العقيد القذافي عن الرئاسة ومن ثم نقل السلطة بشكل سلمي ليصبح قائما ومستندا على أسس الديمقراطية وبدون سـابق إنذار انطلقت الاحتجاجات فجأة في جميع أنحاء ليبيا يوم 17 فبراير 2011 تحت ما سـمي (يوم الغضـــب الليبي) ووصـــلت الاحتجاجات إلى ســبع مدن ليبية وبعد فترة قصـــيرة وصـــل الأمن لفض المظاهرات، لكن المظاهرات تطورت بسـرعة كبيرة إلى صـدامات مسـلحة بين الطرفين وأقدم المتظاهرون على حرق الكثير من المباني الحكومية في مدن عدة وكانت أعداد القتلى من المتظاهرين في تزايد مستمر وشرارة الثورة الليبية في اتساع ليشمل كامل التراب الليبي.

انتهى نظام القذافي في العشـرين من شـهر أكتوبر عام 2011 بعد مقتله على أيدي مجموعات من الثوار أثناء محاولته الفرار إلى مدينة سـرت عن عمر يناهز 69 سـنة وتم دفن جثمانه في صـــحراء ليبيا سرا. ليتم بعد مقتله دخول ليبيا في عهد جديد من الانتقاضات والانقسامات والاقتتال بعيدا عما كان يطمح إليه الشعب الليبي.

كانت مرحلة ما بعد القذافي مرحلة مناقضـة تماما لما تمناه وسـعى إليه الشـعب الليبي حيث تحولت ليبيا إلى غابة حقيقية مليئة بالسلاح تعمها الفوضـى وبات من الصـعوبة بما كان أن تتحول ليبيا إلى دولة ديمقراطية في ظل هذه الفوضـــى العارمة وهذا الحال الذي وصـــلت إليه ليبيا جعل من تحولها الديمقراطي وإنجاح عملية بناء مؤسسات الدولة مطلب غاية في الصعوبة.

إن السـلطة في ليبيا هشـة للغاية حيث أنها عاجزة على السـيطرة على الوضـع الأمني تماما وعاجزة عن كبح جبروت الميليشـيات المسـلحة وأصـبحت الصـراعات القبلية والأيديولوجية أشـد سـوء من القبضـة الأمنية في حكم النظام السابق[1].

[1] محمد إبراهيم سلمان، ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة 17 فبراير 2011، ط1، ليبيا، دار مكتب الشعب للطباعة والنشر، 2013. (ص-ص) (55 – 57).

لذلك أصبحت الأزمة الدستورية في ليبيا قائمة على أبعاد الصراع بين المكونات السياسية حيث شهد الإعلان الدستوري المؤقت لثورة 17 فبراير الليبية سبع تعديلات دستورية مما أدى إلى حدوث تغيرات كبيرة في المراكز القانونية للمؤسسات السياسية كما نتج عنه اهتزاز في الإطار الدستوري للدولة.

لقد تسببت التعديلات الدستورية إلى ارباك المسار الانتقالي ويعود ذلك إلى أكثر من عامل يتمثل في تشتت نتائج الانتخابات التشريعية للمؤتمر الوطني حيث لم يتمكن أي تيار سياسي أو حزب الحصول على أغلبية مطلقة[1].

إن الصراع حو الإطار الدستوري كان السبب الذي أدى إلى اندلاع صراعات مسلحة بين الأطراف التي قادت وساهمت في قيام الثورة الليبية.

كما أن ليبيا اليوم تغرق في انقسام عسكري فهناك الجيش الليبي الذي يسيطر على شرق ليبيا ويحارب جماعات مسلحة في بنغازي وهناك قوات موالية للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق في سرت ومع إحراز كلاهما لمكاسب متزامنة تتزايد الدعوات لتشكيل جيش ليبي موحد لكن الأمر لا يخلو من تحديات وعراقيل ويتمركز الجيش الوطني الليبي شرقا ويتشكل من القوات الخاصة وضباط سابقين انشقوا في بداية الانتفاضة عن معمر القذافي كما أنظم إليهم سلاح الجو ويعتمد الجنرال خليفة حفتر غربا على جماعة الزنتان التي أعلنت انظماها إليه.

لقد فشلت جميع المحاولات لتوحيد القوى العسكرية في الشرق والغرب وتشكيل قيادة عسكرية موحدة وأدى الخلاف إلى عرقلة رفع حضر السلاح من جانب مجلس الأمن الدولي لتزويد القوات الليبية بالسلاح[2].

[1] محمد إبراهيم سلمان، المرجع السابق، 2013. (ص-ص) (55 – 57).

[2] محمد عبد الكريم، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، جامعة الشرق الأوسط، 11-8-2018. ص 121.

## المطلب الثالث: خارطة التحالفات الداخلية المتصارعة في الأزمة الليبية

عقب سقوط نظام معمر القذافي تولى المجلس الوطني الانتقالي إدارة شؤون الدولة برئاسة الوزير السابق مصطفى عبد الجليل حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام المنتخب في أوت 2012، حيث رفضت بعض القوى السياسية الانتخابات ودخلت ليبيا في دوامة اللاستقرار على جميع الأصعدة حيث لا سلطة مركزية تملك السيادة على الأراضي الليبية وتعاني الدولة حالة انقسام رأسية وأفقية.

رأسيا بوجود أكثر من كيان مؤسسي خصوصا البرلمان في الشرق والحكومة في الغرب، حيث يتنازعان الشرعية وتمثيل الشعب الليبي، ويتنافسان على استجلاب دعم الأطراف الخارجية خصوصا القوى الكبرى في العالم[1].

أفقيا يسيطر كل من تلك الكيانات والقوى السياسية والاجتماعية على مساحة جغرافية معينة مع وجود مساحات خارجة عن السيطرة كليا وخاضعة لسيطرة جماعات قبلية أو ميليشيات متفرقة.

في ظل هذا الوضع المعلق جرت محاولات متتالية للتوصل إلى تسوية سياسية وتوافق على نظام سياسي يعبر عن خصائص ومكونات الشعب الليبي غير أن تلك المحاولات تعثرت لعدة أسباب أهمها التحركات السلبية لأطراف خارجية استغلت ضعف وتشتت القوى الداخلية.

ويمكن إيجاز هذا الوضع الليبي المستمر منذ عدة أعوام بأنه مشهد (فراغ القوة وازدواج السلطة)، إذا لا توجد سلطة سياسية واحدة متفق عليها تحظى بشرعية طوعية كاملة ولا قوة قاهرة تملك بسطوتها إجبار القوى الأخرى على الانصياع لها، ثم جاءت حملة خليفة حفتر لتغير ملامح المشهد وتغير مسار الأزمة برمتها.

### 1- الوضع الميداني:

ازدادت أهمية الوضع الميداني في ليبيا خلال السنوات الأخيرة تحديدا بعد إنقسام مؤسسات السلطة السياسية بين البرلمان في الشرق (طبرق) والحكومة في الغرب (طرابلس) وهو ما فسح المجال واسعا للقوة المسلحة في التأثير على المعادلة الليبية ككل[2].

---

[1] محمد عبد الكريم، المرجع السابق. ص 122.

2عبدالحفيظ محمود الشيخ ، ليبيا بين الصراع المسلح التحديات والآفاق ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد 71, ليبيا ، 2015، ص 127.

من النتائج المهمة التي ترتبت على الانقسام السياسي وفراغ القوة الحاصل في ليبيا منذ 2011 أن السلطة السياسية التي تحظى بشرعية دولية وهي حكومة الوفاق الوطني في طرابلس ظلت سلطة سياسية بلا ذراع عسكري.

حيث افتقدت ليبيا وجود جيش نظامي موحد وموال للسلطة السياسية المعترف بها ويخضع لها بشكل كامل.

بينما تعددت المليشيات المسلحة والقوى الأمنية الجهوية من الشرق في طبرق وبنغازي إلى الغرب في طرابلس والزاوية مرورا بمصراته والزنتان وسبها وإقليم فزات في الجنوب.

وهكذا صارت ليبيا ممزقة بين عدة قوى وجماعات مسلحة تعاني تعددا في مراكز القوة وتشتتا عسكريا يتنافى مع مقومات الدولة الموحدة ذات السيادة[1].

وكرد فعل عن تلك الحالة ظهر فاعل ميداني جديد هو اللواء العسكري المتقاعد خليفة حفتر والذي برز في المشهد بقوة عام 2014، حيث تنامى الوزن النسبي للجنرال حفتر وفرض وجوده كرقم أساسي في المعادلة العسكرية خصوصا بعد أن تبنى برلمان طبرق هذه القوة الجديدة واعتبرها الذراع العسكري الرسمي للدولة الليبية.

**2- المسار السياسي:**

والذي تتحكم فيه ثلاث أطراف:

- مجموعة شرق ليبيا (طبرق):

تضم البرلمان الليبي وهو المؤسسة السياسية كما أن لها ذراعا عسكريا يتمثل في القوة المسلحة التي يقودها خليفة حفتر وتحمل اسم (الجيش الوطني الليبي)، والذي يسيطر فعليا على معظم مناطق الشرق الليبي.

- مجموعة غرب ليبيا (طرابلس وحلفاؤها):

مركزها طرابلس وتضم كيانات مؤسسية معترف بها داخليا وخارجيا تبدأ بالمؤتمر الوطني ومجلس رئاسة الدولة وحكومة الوفاق الوطني التي ترأسها بداية فائز السراج كما تضم مجموعات مسلحة ومليشيات بعضها تابع مباشرة لتلك السلطة السياسية.

[1] عبدالحفيظ محمود الشيخ، المرجع السابق، 2015، ص 128.

- أطراف شبه محايدة:

تتمثل هذه المجموعة بشكل أساسي في معظم مكونات وقبائل الجنوب داخل ليبيا.

ويتلخص موقف هذه المجموعة في الحرص على عدم انزلاق ليبيا إلى حالة الفوضى الشاملة[1].

[1] عبدالحفيظ محمود الشيخ، المرجع السابق، 2015، ص 130.

## المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية

### المطلب الأول: مدى فاعلية تعاطي جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية

في عام 2011 أصدرت جامعة الدول العربية قرار تاريخيا خاصا بليبيا ساند ثورتها الشعبية التي اندلعت في فبراير لإسقاط نظام معمر القذافي بعد أربعة عقود من حكمه للدولة الليبية.

ومهد الاجتماع العربي أنذاك للتدخل الدولي وحماية المدنيين في بنغازي من بطش النظام الليبي.

فسارعت الجامعة العربية من أجل طلب تدخل المنظمة الدولية، وهو الأمر الذي ساعد في إصدار قراره رقم (1973)، الذي يقضي بفرض حظر جوي وتفويض دولي لتنفيذ الحظر. وهو الأمر الذي جعل للعامل الخارجي دور واضح وملموس في إدارة الشأن الليبي منذ بداية تفجر الأزمة. حيث تجرأ المتمردون على نظام القذافي، مدعومين من حلف الناتو الذي كان له من الآثار على تحريك الأزمة الليبية.

وقد كان من البديهي أن تكون الجامعة العربية أول المتدخلين. حيث عقدت الجامعة اجتماعا لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري للتباحث حول آخر المستجدات السياسية في ليبيا. وصدر القرار (7298) بتاريخ 2 مارس 2011م، بعد أقل من ثلاثة أسابيع على اندلاع الأحداث، بشأن الوضع في ليبيا، وقد تناول القرار التنديد بالجرائم المرتكبة ضد المظاهرات الشعبية السلمية في مدن ليبيا، والدعوة إلى وقف إطلاق النار وأعمال العنف ضد المدنيين، ومطالبة السلطات الليبية برفع الحظر عن وسائل الإعلام، وتسهيل مرور ومغادرة الأجانب، والرفض القاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي بليبيا، والالتزام الكامل بالمحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي، ودعوة جميع الدول والمنظمات الدولية وكافة المؤسسات المعنية لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي، والتأكيد على تقديم الدعم الكامل لكل من تونس ومصر وكافة الدول العربية، وضرورة استمرارية التفاوض لاتخاذ إجراءات كفيلة بوقف العنف، بما في ذلك الاتجاه لفرض حظر جوي والتنسيق بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في هذا الشأن[1].

وكانت تلك المرة الأولى والأخيرة التي يرتكز فيها القرار الدولي على توصيات الجامعة العربية وقراراتها في الملف الليبي.

[1] أحمد محمد القلعاوي، دور المنظمات الاقليمية وحلف الناتو في تصعيد الازمة الليبية وآليات الخروج، المجلة السياسية جامعة، بور سعيد مصر 2018.

وطوال العقد التالي وبعد تعقد الملف الليبي ونشـــوء ما عرف لاحقا بالأزمة الليبية بتفاصـــيلها التي ارتبط فيها النزاع المحلي بالتدخلات الخارجية تراجع دور الجامعة العربية تماما وفشـــلت في إحداث تأثير ملموس على الأزمة الليبية على الرغم من أهميتها وتداعياتها الخطيرة على عدد من أعضـــائها البارزين مثل مصر والجزائر وتونس والسودان بشكل أقل.

وتعدد أسباب فشل الجامعة العربية في إمساك زمام الملف الليبي وأبرز هذه الأسباب هو الانقسام العربي الذي حدث بداية عام 2013 تجاه الازمات الكبيرة التي ضـــربت دول ما عرف بالربيع العربي والذي طال الأزمة الليبية وخلف اصطفافا عربيا خلف أطراف الصراع المحلي في ليبيا.

تمثلت قرارات الجامعة العربية التي كانت بداية العزلة الدولية لنظام معمر القذافي عام 2011 في فتح قنوات اتصال مع المعارضة الليبية ممثلة في المجلس الوطني الانتقالي وسارعت إلى تجميد عضوية ليبيا في الجامعة للضغط على نظام العقيد القذافي[1].

لتبدأ بعدها مرحلة تراجع دورها في ليبيا تاركة فراغا كبيرا فتح المجال أمام دول عربية وأجنبية لســد ذلك الفراغ.

وبات تأثيرها لا يتعدى بيانات استنكار وتنديد ووعيد دون فاعلية على أرض الواقع.

ويرجع تراجع دور جامعة الدول العربية بعد عام 2011 في ليبيا إلى نقطتين أساسيتين[2]:

- انقسام أعضاء جامعة الدول العربية في شأن الملف الليبي وتحوله إلى بؤرة نزاع دولي بين قوى كبرى على رأســـها الولايات المتحدة الأمريكية وروســـيا والاتحاد الأوروبي هذا النزاع جعل الجامعة العربية عاجزة عن إحداث أي اختراق للأزمة الليبية واقتصـــر دورها على إصـــدار بيانات الدعم للمبادرات الدولية التي تأكد تماما أنها لا تسمن ولا تغني من جوع.
- العامل الأساسي الذي تسبب بشلل تام وعجز للجامعة العربية عن التحرك الفعال بالملف الليبي كان النزاع بين ما يســمى لاحقا (التحالف العربي) المشــكل من الســعودية، مصــر، الإمارات، الكويت، الأردن، ضـبابية موقف باقي الدول من هذا الصـراع ونأي أغلبها بنفسـها عن الدخول فيه والذي كان

[1] عبد القادر نابي، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015. (ص-ص) (160 – 166).

[2] محمد عبد الكريم، المرجع السابق. ص 42.

في الحقيقة صراعا بين التيارات المدنية والعسكرية وحتى بعض التيارات المدنية ضد التيار الإسلامي السياسي والأطراف الإقليمية الداعمة له.

- وترك هذا الانقسام العربي آثارا سلبية على الأزمة الليبية فعزز من الانقسام الداخلي عبر دعم الأطراف المتناحرة سياسيا وعسكريا وأيديولوجيا. وفقدت الجامعة العربية المصداقية قبل التأثير على الأطراف المحلية وانتهت معها كل الفرص لتدخلها في إطار الحل السياسي والمسارات السلمية.

ومع وصول الأزمة الليبية إلى أكثر مراحلها خطورة وتعقيدا بن عامي 2015 و2019 سعت جامعة الدول العربية لاستعادة دورها المفقود في هذا الملف بضغط على عدد من الأعضاء المتضررين من تعقد الأوضاع الليبية[1].

فعملت على إثبات وجودها في الملف من خلال تنسيق وتأطير المبادرات الفردية للدول الأعضاء بحيث يتم بحث تلك المبادرات وتنفيذها تحت إشراف الجامعة العربية.

ولتحقيق هذه الأهداف أعلنت الجامعة العربية في نوفمبر 2016 تعيين الدبلوماسي التونسي الراحل صلاح الدين الجمالي ليشغل منصب ممثلها في ليبيا عقب اجتماع عقد على مستوى المندوبين الدائمين تفعيلا للقرار الصادر عن الدورة العادية 146 لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية الذي عقد في سبتمبر من العام ذاته والمتعلق بتعيين ممثل خاص للأمين العام للجامعة العربية في ليبيا.

أتت نتائج التحرك الجديد للجامعة العربية في ملف الأزمة الليبية مخيبة للآمال وكانت محصلة الجهود الدبلوماسية المضنية للجمالي لوقف النزاعات المسلحة والانقسام السياسي التي كانت على أشدها بين عامي 2016 و2019. صفرية تماما وكان العامل الأبرز في ذلك حدة التدخلات الخارجية التي صعبت كثيرا مهمة الجامعة أصلا بحسب تصريحات له قبل أشهر من وفاته.

ومن هذه التصريحات التي أدلى بها إلى وسائل الإعلام في أفريل 2019 قال الجمالي (إن الاستقواء بالخارج في ليبيا أمر خطير جدا وهناك تدخلات دولية يومية في ليبيا ومواقف هذه الدول لا تدعو كلها إلى إيقاف الحرب وإخماد نار السلاح بل هناك من يشجع على ذلك[2].

[1] محمد عبد الكريم، المرجع السابق. ص 43.

[2] الحسين العلوي، الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي، 12/21/ 2020، http://studies.aAljazeera.net.

وحول ما قدمته الجامعة العربية للأزمة الليبية أشار الجمالي أيضا إلى أن الأطراف الليبية ليست حريصة على إشراك الجامعة العربية ونحن جاهزون دائما، لكن على العرب إعطاء الصلاحيات للجامعة العربية لأنه إلى هذه اللحظة هناك من لا يريد ذلك مثل ما هو الحال بالنسبة إلى الدور الأممي والأفريقي والأوروبي وبالتالي فإن علوية قرارات الجامعة مفقودة وليس هناك احترام للقرار العربي)[1].

بعد 05 أشهر من هذا التصريح، توفي صلاح الدين الجمالي وبدا وكأن موته كان دلالة رمزية على موت الدور العربي في حل الازمة الليبية حتى إن الجامعة العربية لم تكلف بعدها مبعوثا جديدا إلى ليبيا التي أصبح ملفها بالكامل في يد الأمم المتحدة وتحت رحمة كبارها المتنازعين على تقاسم المصالح فيها.

ومنذ ذلك العام 2016 اقتصر دور الجامعة العربية على إصدار بيانات التأييد لكل ما يقر في المبادرات الدولية الخاصة بليبيا[2].

[1] كمال عبد الله، دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا، 20/03/ 2018، .www.siyassa.org.eg.

[2] عبد القادر نابي، المرجع السابق، 2015. (ص-ص) (160 – 166).

## المطلب الثاني: التأثيرات العربية والدولية على موقف جامعة الدول العربية تجاه الأزمة الليبية

لقد كشفت ثورات الربيع العربي الستار عن قصور دور الجامعة العربية في التصدي للمد الثوري فاكتفت الجامعة ببيانات الشجب والاستنكار وإصدار قرارات ليست على قدر من الجرأة وبعيدة عن حيز التنفيذ، فمثلا أعلنت الجامعة العربية أن ما حدث في تونس هو شأن داخلي والتزمت الصمت التام أبان الثورة المصرية ولم يطرأ تغيير على هذا الموقف إلا بعد نجاح الثورة التونسية والتأييد الذي اكتسبته الثورة المصرية حينها أعلنت الجامعة العربية وقوفها إلى صف الإرادة الشعبية في تلك الدول.

وفي المراحل اللاحقة للثورات العربية قامت جامعة الدول العربية بمساندة قرار مجلس الأمن 1973 الذي حظر الطيران فوق ليبيا بتاريخ 17 مارس 2011 حيث قامت جامعة الدول العربية إبان ثورة الشعب الليبي في فبراير 2011 باستدعاء حلف الناتو من أجل اسقاط حكم الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي الذي كان يسعى لإخماد الثورة مستخدما العنف والقوات المسلحة ضد المتظاهرين الليبيين.

تراجع دور الجامعة العربية في الآونة الأخيرة في ليبيا أحدث فراغا كبيرا وفتح المجال أمام الدول العربية وغير العربية لسد ذلك الفراغ وكم كانت كثيرة تلك المبادرات بالرغم من عدم فعاليتها على أرض الواقع[1].

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر اتفاق الصخيرات والتفاهم الروسي التركي ومبادرة الجزائر، تونس ومصر وغيرها من الدول التي لها مصالح في ليبيا.

بل ذهبت دول بعينها إلى دعم طرف بعينه عسكريا وسياسيا، مما أنتج طرفي صراع الطرف الأول يتمثل في خليفة حفتر وقيادته للمنطقة الشرقية في ليبيا لدعم علني من مصر وروسيا وفرنسا والامارات من جهة والطرف الثاني المتمثل في فايز السراج وحكومة الوفاق المتمركز في العاصمة طرابلس والمسيطر على جزء من غرب ليبيا بدعم تركي.

[1] الحسين العلوي، مرجع السابق، 2020/12/21، http://studies.aAljazeera.net.

دور الجامعة العربية في الأزمة الليبية شـــهد تذبذبا ملحوظا على جميع المســـتويات فمن دعم الجامعة للثوار في ليبيا ودعوتها للقذافي بالتنحي تلاشـى هذا الدور مع مرور الزمن مما فتح المجال أمام الدول للتدخل في ليبيا.

وفي ظل تلك التطورات تراجع دور الجامعة العربية في حل الأزمة الليبية فأصبح تأثيرها لا يتعدى بيانات استنكار وتنديد ووعيد دون فعالية على الأرض[1].

من خلال الاطلاع على تاريخ جامعة الدول العربية الطويل والإنجازات الســياســية والاقتصــادية التي حققتها إلى غاية الآن يتبين أن تلك الإنجازات لم ترتق إلى ما يطمح إليه المواطن العربي وبما يتناسب مع مسمى الجامعة، حيث برز ذلك في قصور جامعة الدول العربية على مر السنوات من تحقيق وحدة عربية شاملة.

استمر غياب موقف الجامعة العربية الواضح والصريح في حسم القضايا المصيرية والحساسة التي يعيشها الوطن العربي.

ويعود العجز في دور جامعة الدول العربية إلى مجموعة من العوامل والتأثيرات ومن أهمها ما ينبع من طبيعة الميثاق كنظام التصويت واتخاذ القرارات، فالمادة السابعة تنص على أن ما يقرره مجلس الجامعة العربية بالإجماع يجب أن يكون ملزما لكل الدول الأعضاء وأن ما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله.

كان فشل النظام العربي عامة من أبرز أسباب فشل الجامعة العربية في اتخاذ دور حيوي وفعال تجاه الوضع العربي بشكل عام في مختلف القضايا التي واجهته خلال سنوات طويلة مرت فانعكس نتاج النظام العربي الضـــعيف على دور الجامعة العربية والذي عجزت الجامعة عن تجاوزه، لأن الجامعة هي أولا وأخيرا انعكاسا جماعيا لأدوار دولها الأعضاء وتوجهاتهم السياسية[2].

[1] الحسين العلوي، المرجع سابق، 2020 /12/21، http://studies.aAljazeera.net.

[2] رضا كشان، التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي – دراسة حالة ليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 2020. ص 06.

إن من أبرز الأسباب التي أعاقت فعالية جامعة الدول العربية ونفاذية قراراتها هو الصراع المستتر والظاهر أحيانا بين السياسات العربية لبعض الدول الأعضاء والأهداف والمصالح القومية خاصة في ظل وجود جو سائد من عدم الثقة والحذر والحيطة الذي يسيطر على العلاقات العربية.

إضافة إلى ذلك لا يزال تضخم الجهاز الإداري وتضارب الاختصاصات وشح الموارد المالية وتخلف بعض الدول عن دفع اشتراكاتها من أكثر المعوقات التي تجعل أداء الجامعة العربية يفتقر للديناميكية والشفافية.

الدور المتذبذب الذي تلعبه الجامعة العربية أصبح يقلق الأعضاء فيها وتعالت أصوات كثيرة بضرورة إصلاح عميق داخل الجامعة العربية وضرورة لعب دور الوسيط لا درو الداعم لطرف نزاع في الأزمات العربية المتلاحقة، فنتيجة لتراجع دور جامعة الدول العربية وكثرة التدخلات الخارجية في المنطقة العربية وتراجع إنجازات الجامعة عقدت اجتماعات عربية تدعو إلى ضرورة الإسراع في إصلاحها وإخراجها من بوتقة التجاذبات الداخلية.

فالملاحظ أن هناك دولا كبرى تحاول تقييد وتوجيه تأثير جامعة الدول العربية ضد بعض الدول العربية باستخدام دول عربية بعينها مما يؤكد ضرورة للإصلاح الشامل والفعال لدور الجامعة العربية في المنطقة العربية[1].

[1] رضا كشان، المرجع السابق، 2020. ص 10.

## المطلب الثالث: مستقبل دور جامعة الدول العربية تجاه الأزمة الليبية

في ختام أعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية لـــ 32 في جدة برئاســة المملكة العربية الســعودية بتاريخ 19/ 05/ 2023 أكد القادة الرؤســاء والملوك والأمراء العرب الالتزام بوحدة وســيادة دولة ليبيا وســلامة أراضــيها ورفض كافة أنواع التدخل الخارجي والامتناع عن التصـعيد بكافة أنواعه ودعم جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لإيجاد تسوية سياسية ارتكازا على الاتفاق الســياســي الليبي الموقع في 20/05 وقرارات مجلس الامن ذات الصــلة التي تؤكد على ملكية الليبيين للعملية السـياسـية وشـددوا على أهمية المصـالحة الوطنية الشـاملة لتحقيق الاسـتقرار السـياسـي الدائم[1].

إن الحديث عن أزمة ومستقبل جامعة الدول العربية في حل الأزمات الإقليمية لا يمكن فصله عن سياق التحولات العالمية والإقليمية وتأثيرات العولمة خاصـة فيما يتعلق ببحث العديد من الفاعلين الدوليين عن منظمات بديلة فهذا يسرى كذلك على العديد من المنظمات الإقليمية التي كانت أكثر نشـاطا وفاعلية لاسيما الاتحاد الأوروبي الذي يواجه أزمات حقيقية منذ خروج بريطانيا منه.

ولم تعد الخلافات العربية فقط هي الوجه الأبرز لضـــعف فاعلية دور الجامعة العربية في الوقت الراهن ولكن أضـحى تصـاعد تأثير التدخلات الإقليمية منذ عام 2011 في الشـؤون العربية بشـكل أكثر حدة، بحيث أضـحت ليبيا مثلا بؤرة سـاخنة لصـراعات إقليمية ودولية لفاعلين مختلفين خصـوصـا الو.م.أ. تركيا، روسيا، فرنسا، وهو ما زاد من عدم الفاعلية المؤسسية للجامعة العربية.

لذلك أصـبح تطوير جامعة الدول العربية وإصـلاحها أمرا ضـروريا لابد منه لتواصـل بقائها وتدافع عن مصـــالح أعضـــائها وتأكيدا لهذا الهدف تقدمت عدة دول عربية بمبادرات ومقترحات من أجل تفعيل دور الجامعة، كان أهمها تعديل الميثاق بعد ما زادت التحديات الخارجية والمتغيرات السياسية، حيث كان ولا يزال يعزى فشـــل جامعة الدول العربية في مواجهة التحديات إلى ميثاقها القاصـــر الذي لم يعط دورا فعالا في أي من الحالات الطارئة والاستثنائية[2].

---

[1] الحسين العلوي، المرجع السابق، 12/21/ 2020، http://studies.aAljazeera.net.

[2] عبدالحفيظ محمود الشيخ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح التحديات والآفاق، مجلة جيل الدراسات السياسية، العدد 11، لبنان، 2017 , العدد 66.

إن معظم مبادرات الإصـــلاح العربية لجامعة الدول العربية بقيت مجرد شـــعارات لم تصـــل إلى حد التطبيق الفعلي ولم تأخذ حيز التنفيذ ولم تتعد الحبر الذي كتبت به بالإضـــافة إلى عدم تعاون الحكومات العربية مع جامعة الدول العربية وعرقلة تفعيل دورها والتخلي عن التزامات هذه الدول تجاه الجامعة مما أدى فعليا إلى إضـــعاف الجامعة العربية وتهميشـــها كليا، كذلك فإن معظم المبادرات العربية لإصـــلاح جامعة الدول العربي لم تفعل لعدم وجود الرغبة والإرادة الحقيقية للإصلاح.

وكذلك قد تكون نتيجة ضـــغوط خارجية إقليمية ودولية الغرض منها إبقاء جامعة الدول العربية على ما هو عليه من ضعف وتهميش بعيد عن مصلحة الأمة العربية وشعوبها.

إن استشراف مستقبل جامعة الدول العربية في حل الأزمات الإقليمية على ضوء المتغيرات الجديدة في العالم العربي يبنى على معالجة جذرية لعناصـــر جامعة الدول العربية كافة، فالجامعة العربية تعتبر جزء من كل ومستقبلها سيقرره حال الدول الأعضاء وحال النظام العربي ومستقبله بناء على العلاقة بين النظام والمنظمة[1].

[1] الشيخ محمود عبد الحفيظ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح – التحديات والآفاق، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 71، 2015.

## خلاصة الفصل:

وفقا لبدايات الأزمة الليبية انحصـــر دور جامعة الدول العربية في نقل الملف إلى الأمم المتحدة، ومن ثم لم يعد هناك دور يذكر في التعامل مع الازمة الليبية، حيث أصـــبحت في يد القوى الدولية والمنظمات الدولية.

لذلك أضـــحى دور جامعة الدول العربية في الأزمة الليبية محدودا للغاية ومرهون بما يقره النظام الدولي ومنظماته.

# خـــاتـمة

## خاتمة:

تعاني جامعة الدول العربية قصـورا حقيقيا على جميع الأصـعدة وأنه لا بد من عملية الإصـلاح فأهم خطوة يمكن القيام بها هي ضـرورة تعديل الميثاق لأنه قاصـر لعدة مبررات أهمها أنه لم يعد يسـاير متطلبات وواقع النظام الإقليمي العربي والتحولات الراهنة وتحديات النظام الدولي كما ان تعديله يغني الواقع عن المبررات التي تحتكم إليها الدول عقب كل فشل، فهو الركيزة الأساسية التي يبنى عليها العمل المشـترك حيث إنه من غير المعقول بناء نظام فعال على نمط الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية تعاني قصورا هيكليا يفتقر إلى سلطة ملزمة.

إن ما يحدث حاليا في الوطن العربي من حالة عدم الاستقرار والوضـوح يجعل بقاء جامعة الدول العربية بوضـعها القائم واستحالة الإصـلاح، لأن أمر الإصـلاح يبقى مرهون بالاستقرار العربي الداخلي، فجامعة الدول العربية هي في النهاية مرآة تنعكس عليها طبيعة العلاقات العربية والإرادة العربية.

وتوصلت الدراسة هذه بعد البحث إلى النتائج التالية:

1- أن الجامعة العربية ليسـت سـوى انعكاس لإرادة الأنظمة السـياسـية وحكامها وليسـت انعكاسـا لإرادة الشعوب العربية.

2- من أسـباب ضـعف جامعة الدول العربية هشـاشـة دور وجهود الأمين العام للجامعة في اتخاذ قرار عربي موحد، بالإضافة إلى ضعف دور المنظمات العربية الخاصة والتابعة لجامعة الدول العربية مع حالة الضعف العربي العام السائد.

3- تحرك الدول العربية تحت منصـة جامعة الدول العربية باتجاهات ثنائية سـواء بشـكل مباشـر أو غير مباشر.

4- جامعة الدول العربية لا تملك صـــندوق مالي لتقديم المســـاعدات والدعم للدول العربية بعد تغيير مسـاراتها السـياسـية وتدهور اقتصـادها، بل إن معظم الدول الأعضـاء في الجامعة العربية لا يدفعون اشتراكاتهم المالية المفروضة عليهم.

5- افتقار جامعة الدول العربية إلى آلية أو قوى ملزمة في تطبيق قراراتها وتنفيذها من قبل الدول المعنية. ما يعتبر سبب آخر من فقدان الجامعة لهيبتها ولأهمية وجودها.

6- تعتبر جنســية الأمين العام لجامعة الدول العربية وكذلك مقر الجامعة بالإضـــافة إلى ميثاقها القديم إشكاليات كبرى وفعلية في طبيعة وكيان جامعة الدول العربية.

وفي آخر الدراســـة نقترح مجموعة من الحلول التي رأيناها قد تســـاعد في حلحلة الأزمة الليبية وتكون لجامعة الدول العربية دور في حلها:

1. تحمل الأطراف الليبية حفظ ووحدة ليبيا والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية وجغرافية وقبلية لتجنب الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تترتب على تمزيق وحدة البلاد.
2. الوقف الفوري لكل الأعمال القتالية والسعي الجاد لإنجاح الحل السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية.
3. التعاون المشترك بين الأطراف الليبية لمواجهة خطر التطرف والإرهاب وإشاعة روح الوسطية وثقافة الاعتدال في المجتمع.
4. بسط سيادة الحكومة المركزية على مؤسسات الدولة السيادية وإعادة هيكلة الجيش ومؤسسات الأمن الوطني لتكون مؤسسات مركزية موحدة والسعي بالتدريج لمنع وجود السلاح خارج الإطار القانوني.
5. بالنســـبة للأطراف الخارجية التوقف الفوري عن دعم أطراف الأزمة الليبية بالســـلاح والعتاد والدفع بإتجاه إنجاح الجهود السياسية.
6. تعاون دول الجوار فيما بينها ومنع الآثار السلبية للأزمة في ليبيا على أمنها واستقرارها وكذلك التعاون في مجال مواجهة خطر التطرف والإرهاب.
7. التزام الأطراف الدولية بمخرجات الاتفاق السياسي وعدم التعاطي مع أي طرف.
8. تشديد الإجراءات من أجل تنفيذ قرار منع وصول الأسلحة إلى الأطراف الليبية المتصارعة.
9. ضرورة اصلاح جامعة الدول العربية بكل مؤسساتها ووظائفها وأجهزتها الفنية والإدارية.
10. ضـــرورة النص على أن تتمتع مثل هذه القرارات بقوة النفاذ الفعلي والمباشـــر داخل أقاليم الدول الأعضاء.
11. تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بما يتلاءم مع الاحداث التي اســـتجدت على الســـاحة العربية وبما يتماشى مع المواثيق الدولية المعاصرة ومحاكاة التجارب الناجحة مثل الاتحاد الأوروبي.
12. العمل بشـكل فعلي نحو التكامل الأممي والاندماج الاقتصـادي بين الدول الأعضـاء في الجامعة العربية والذي لن يكتمل دون توفر الإدارة السياسية لهم.
13. تحديد مصـــادر التهديد للأمن القومي العربي والعمل على كيفية التصـــدي لها خاصـــة في المسـتجدات على النظام الإقليمي العربي، التصـدي للتحديات الخارجية والأطماع الدولية التي تعمل على إدارة الأزمات العربية وليس حلها من أجل إفشال العالم العربي وجعله غارق في صراعاته.

14. تحديد فترة زمنية موحدة لمنصـب الأمين العام لجامعة الدول العربية لا تتجاوز 4 سـنوات وتوزيع هذا المنصب على جميع الدول بالتسلسل، بالإضافة إلى العمل على تغيير مقر جامعة الدول العربية لكيلا يقتصر على دولة واحدة ولا يحتكر لحساب أي دولة عربية.

# قائمة المراجع

# Les Références

## قائمة المراجع والمصادر:

### المصادر

1. ميثاق جامعة الدول العربية الملحق (01).

### الكتب:

2. أحمد أبو ألف، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية، ط2، القاهرة، دار النهضـــة العربية، 2012.
3. بوغانم عباس، ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة – الحصيلة والمآلات وسبل الخروج من الأزمة، تونس جمعية البحوث والدراسات لاتحاد المغرب العربي، 2015.
4. دغبار عبد الحميد، جامعة الدول العربية والقضـايا المعاصـرة، ط1، الجزائر، دار الخلدونية للنشـر والتوزيع، 2008.
5. غنيم رابح، الموظف في نطاق جامعة الدول العربية، ط9، الجزائر، دار هومة، 2004.
6. سيار الجميل، جامعة الدول العربية، ط1، الأردن، دار العرب للنشر والتوزيع، 2015.
7. شـرقية إبراهيم، إعادة إعمار ليبيا – تحقيق الاسـتقرار من خلال المصـالحة الوطنية، قطر، معهد برونجر، 2013.
8. شكري علي يوسف، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، ط2، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع 2004.
9. عبد المنعم أحمد فارس، جامعة الدول العربية – دراسـة تحليلية وسـياسـية، ط1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1986.
10. عودة عبد الفتاح، جامعة الدول العربية، ط1، الدار البيضاء، دراسات مغربية، 1988.
11. غالب بن غلاب العربي، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ط1، الرياض، 2010.
12. الفتلاوي سـهيل حسـين، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، ط 1، الأردن، دار الثقافة، 2010.
13. محجوب عبد الحليم، مسـتقبل الجامعة في ضـوء مبادرات التطوير والإصـلاح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

14. محمد إبراهيم سلمان، ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة 17 فبراير 2011، ط1، ليبيا، دار مكتب الشعب للطباعة والنشر، 2013.

**المقالات العلمية:**

1. أحمد محمد القلعاوي دور المنظمات الاقليمية وحلف الناتو في تصعيد الازمة الليبية وآليات الخروج، المجلة السياسية، جامعة بور سعيد مصر، العدد 90، 2018.
2. الشيخ محمد عبد الحفيظ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لبنان، العدد 11، 2017.
3. الشيخ محمود عبد الحفيظ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح – التحديات والآفاق، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 71، 2015.
4. فرحات عمر، سليماني مباركة، التحديات الأمنية في ليبيا بعد القذافي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 05، 2016.
5. كشان رضا، التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي – دراسة حالة ليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 2020.
6. محمد عبد الكريم، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، جامعة الشرق الأوسط، 11-8-2018.

**الرسائل الجامعية:**

1. زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
2. عبد الكريم عماد عمر محمد، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011- 2017)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، لبنان، 2018.
3. نابي عبد القادر، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء، أطروحة الدكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.
4. النحلي علي محمد فرج، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 – 2017، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، لبنان، 2018.

**المواقع الإلكترونية**

1. العلوي الحسين، الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي، 2020/12/21، http://studies.aAljazeera.net.

2. كمال عبد الله، دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا، 03/20/ 2018، www.siyassa.org.eg.

# الملاحق

## ميثاق جامعة الدول العربية

إن حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية، وحضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن، وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق، وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية، وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر، وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن،

تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية.

قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية، وأنابوا عنهم المفوضين الآتية أسماؤهم:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية، قد أناب عن سوريا.

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخوري، رئيس مجلس الوزراء.

حضرة صاحب الدولة جميل مردم بك، وزير الخارجية،

حضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن، قد أناب عن شرق الأردن:

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعى باشا رئيس الوزراء حضرة صاحب المعالى سعيد المفتي باشا، وزير الداخلية.

حضرة صاحب العزة سليمان النابلسي بك، نائب سر الحكومة.

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق، قد أناب عن العراق:

حضرة صاحب المعالى السيد أرشد العمري، وزير الخارجية.

حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الأيوبي، وزير العدل المفوض بواشنطن.

حضرة صاحب المعالى السيد تحسين العسكري، وزير العراق المفوض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية، قد أناب عن المملكة العربية السعودية.

سعادة الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

سعادة السيد خير الدين الزركلى، مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية قد أناب عن لبنان:

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي، رئيس الوزراء سعادة السيد يوسف سالم، وزير لبنان المفوض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر، قد أناب عن مصر:

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشى باشا، رئيس مجلس الوزراء.

حضرة صاحب السعادة محمد حسنين هيكل باشا، رئيس مجلس الشيوخ.

حضرة صاحب المعالى عبد الحميد بدوي باشا، وزير الخارجية.

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا وزير المالية.

حضرة صاحب المعالى محمد حافظ رمضان باشا، وزير العدل.

حضرة صاحب المعالى عبد الرزاق أحمد السنهورى بك، وزير المعارف العمومية.

حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عزام بك، الوزير المفوض بوزارة الخارجية.

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن، قد أناب عن اليمن:

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة، والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يأتي:

**مادة ١:**

تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق. ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام، قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.

**مادة ٢:**

الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية:

(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك، والعملة، وأمور الزراعة والصناعة.

(ب) شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية، والطرق، والطيران، والملاحة، والبرق، والبريد.

(ج) شؤون الثقافة.

(د) شؤون الجنسية، والجوازات، والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

(هـ) الشؤون الاجتماعية.

(و) الشؤون الصحية.

**مادة ٣:**

يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها. وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة، ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة، وفي غيرها. ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل، لكفالة الأمن والسلام، لتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

**مادة ٤:**

تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة. وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة. ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، ويحدد المجلس الأحوال التي يجيز فيها اشتراك أولئك الممثلين، وقواعد التمثيل.

**مادة ٥:**

لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً. وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته. ويتوسط المجلس في الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهما. وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء.

**مادة ٦:**

إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع، فاذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية. إذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة، حق لأي دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده.

**مادة ٧:**

ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلـــس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الأساسية.

**مادة ٨:**

تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعـة الأخـرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

**مادة ٩:**

لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها، أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى، لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين.

**مادة : ١٠**

تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ولمجلس الجامعة أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه.

**مادة ١١:**

ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين في العام في كل من شهري مارس وسبتمبر، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

**مادة ١٢:**

يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين، وعدد كاف من المـوظفين. ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام، ويعـين الأمـين العـام بموافقـة المجلس، الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة. ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين، ويكون الأمين العام في درجة سـفير، والأمنـاء المساعدون في درجة وزراء مفوضين، ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

**مادة ١٣:**

يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل ســـنة مالية. ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء.

**مادة ١٤:**

يتمتع أعضـــاء مجلس الجامعة، أعضـــاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم في النظـــــام الداخلي، بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم، وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة.

**مادة : ١٥**

ينعقد المجلس في المرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية، وبعد ذلك بدعوة من الأمـــين العام. ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادى.

**مادة ١٦:**

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق، يكتفي بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قـــرارات نافذة في الشؤون الآتية:

أ – شؤون الموظفين.

ب – إقرار ميزانية الجامعة.

ج – وضع نظام داخلي لكل من المجلس واللجان، والأمانة العامة.

د – تقرير فض أدوار الاجتماع.

**مادة ١٧:**

تودع الدول المشتركة في الجامعة، الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقـ ات التي عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها.

**مادة ١٨:**

إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها، أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبـل تنفيـذه بسنة. ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصـــلة عـــن الجامعـــة، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها.

**مادة : ١٩**

يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمـــتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قـد تنشـأ في المستقبل لكفالة الأمن والســلام. ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب. وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه، دون التقيد بأحكام المادة السابقة.

**مادة ٢٠:**

يصدق على هذا الميثاق وملاحقة وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة، ويصبح الميثاق نافذاً من قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول.

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤

٢٢ مارس سنة ١٩٤٥

من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة

وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة

## ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة، وأصبحت مستقلة بنفسها، غير تابعة لأية دولة أخرى، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمورها لأصحاب الشأن فيها، وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها، فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها، فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه. كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أن نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله.

* اتخذ مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٧٦/٩/٩ القرار رقم ٣٤٦٢ الآتي نصه والذي يقضى بقبول فلسطين، تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية عضوا كامل العضوية بجامعة الدول العربية.

" **يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية : " نظرت لجنة الشؤون السياسية في مذكرة وزارة خارجية جمهورية مصر العربية بشأن قبول فلسطين، تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية عضو كامل العضوية بالجامعة، وأحاطت علماً بما تضمنته مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية في الموضوع، ولما كان ميثاق الجامعة قد نص على شرعية استقلال فلسطين، وعلى**

**اشـتراكها في أعمال مجلس الجامعة، ولما كانت قرارات مؤتمرات القمة العربية منذ مؤتمر الإسـكندرية عام ١٩٦٤، ثم مؤتمر الجزائـر عـام ١٩٧٣، ومـؤتمر الربـاط عـام ١٩٧٤، قد أكدت أن منظمة التحرير الفلسـطينية هي الممثل الشـرعي الوحيد للشـعب الفلسـطيني، ولما كان العمل في الجامعة قد جرى منذ عام ١٩٦٤ على مشاركة فلسـطين ممثلـة بمنظمـة التحرير الفلسطينية، في جميع أعمال الجامعـة بمجالسـها ولجانهـا ومنظماتهـا ومؤسسـاتها المختلفة فإن اللجنة توصى بقبول فلسطين، تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية، عضوا كامل العضوية بجامعة الدول العربية ".**

## ملحق خاص

## بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في

## مجلس الجامعة

نظراً لأن الدولة المشـتركة في الجامعة سـتباشـر في مجلسـها وفي لجانها شـؤونا يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله، ولأن أماني البلاد العربية غير المشـتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها، وأن يعمل على تحقيقها.

فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية، يعنيها بوجه خاص أن توصى مجلـس الجامعـة، عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق، بأن يذهب في التعاون معهـا إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك بألا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم امانيهـا وآمالهـا، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب.

## ملحق خاص

## بتعيين الأمين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبد الرحمن عزام بك أميناً عاماً لجامعـة الدول العربية، ويكون تعيينه لمدة سنتين، ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للأمانة العامة.